الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلومالتسيير
قسم: العلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبتين:

مراد نعيمة

مادن بختة

تحت عنوان:

التمويل الدولي والمحلي واثاره على النمو الاقتصادي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

	أستاذ محاضر –أ-	**رئيسا**
د. صحرواي جمال	**أستاذ محاضر –ب-**	**مشرفا ومقررا**
	أستاذ مساعد –أ-	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتـقـديـــر

قال الله تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "
- سورة النمل الآية 19 -

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي يمثل قطرة في بحور العلم والمعرفة، وعرفانا بالجميل نقدم بخالص الشكر والتقدير إلىالأستاذالمشرف**صحراوي جمال الدين** الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح فكان نعم المرشد والموجه لنا وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد حتى ولو بالجزء اليسير كما أننا نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون.

إهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهود و النجاح مهداة إلى :

- ✍ أمي أدامها الله ورزقني برها ورضاهاوحبها.
- ✍ إلى روح أبي الغالي أسكنه الله جنة الفردوس.
- ✍ إلى بناتي حفظهم الله ورعاهم ووفقهم وملاكي يحيى عبد الرحمان أدامه الله لي ووفقني لإسعاده وحفظه لي من كل شر.
- ✍ إلى كل زملائي في العمل والدراسةوالأهل
- ✍ إلى كل من كان لهم أثر في حياتي و كانوا داعمين لي و لو بالكلمة .

"أدامكم الله وحفظكم"

إليكم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا وأسأل الله التوفيق لي و لكم

أمين يا رب العالمين

مـــراد نعيـــمة

إهـــــــداء

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام اما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهود و النجاح مهداة إلى :

- ✍ إلى روح والديا العزيزين أسكنهم الله فسيح جنانه .
- ✍ إلى اختي الحبيبة وزوجها حفظهم الله ورعاهم وملاكي الصغير يعقوب وانسرعاهم الله ووفقهم .
- ✍ الى من احبه قلبي وجعله الله لي سندا وذخرا من بعده.
- ✍ إلى كل زملائي في العمل والدراسةوالأهل والاحباب.
- ✍ إلى كل من كان لهم أثر في حياتي و كانوا داعمين لي.

"جزاكم اللهعنا خيرا وحفظكم"

إليكم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا وأسأل الله التوفيق لي و لكم

أمين يا رب العالمين

مـــــادن بختـــة

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
محتوى	
البسملة	
كلمة الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة	ا
الفصل الاول: الاطار النظري لدور للتمويل الدولي والمحلي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الاعمال	
المبحث الاول:الاساسيات النظرية للتمويل	06
المطلب الاول:التمويل الدولي	06
المطلب الثاني:التمويل المحلي	09
المطلب الثالث:بيئة الاعمال	26
المبحث الثاني:التمويل الدولي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي	13
المطلب الاول:اهمية التمويل الدولي وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي	13
المطلب الثاني:الاستثمار المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية	15
المطلب الثالث:دور التمويل الدولي في تعزيز النمو الاقتصادي	16
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	19
المطلب الاول:دراسات المحلية	19
المطلب الثاني:الدراسات العربية	21
المطلب الثالث:الدراسات الاجنبية	23
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لدور التمويل الدولي والمحلي في تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري في ظل بيئة الاعمال الحالية (1990-2021)	
المبحث الاول:واقع التمويل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري	29
المطلب الاول:التمويل المحلي ودوره في تدعيم النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني:التمويل الدولي ودوره في التنمية المحلية في ظل التطور المالي	32
المطلب الثالث:دور التمويل الدولي المحلي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري	34

المبحث الثاني:دراسة قياسية	44
المطلب الاول: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتابطئةARDL	44
المبحث الثالث: نموذج الدراسة	48
المطلب الاول: صياغة نموذج الدراسة	48
المطلب الثاني: تحليل النتائج	55
المطلب الثالث: الاختبارات الشخصية للنموذج	56
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (ا -1)	عناصر التمويل الدولي	7
الشكل (II-1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	29
الشكل (II-2)	حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	30
الشكل (II-3)	حجم النفقات والإيرادات خلال الفترة 1990-2021	31
الشكل (II-4)	حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة 1990-2021	33
الشكل (II-5)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر	34
الشكل (II-6)	حجم تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1990-2021	36
الشكل (II-7)	حجم المنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة 1990-2021	38
الشكل (II-8)	حجم القروض الاجنبية خلال الفترة 1990-2021	39
الشكل (II-09)	اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج	51
الشكل (II-10)	اختبار CUSUM و CUSUM of Square CUSUM	57

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(II-01)	مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية	40
الجدول رقم(II-02)	مؤشر اداء بيئة الاعمال	42
الجدول رقم(II-03)	توصيف النموذج	48
الجدول رقم(II-04)	مصفوفة الارتباط	49
الجدول رقم(II-05)	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	50
الجدولرقم(II-06)	معايير اختبار درجة تأخر VAR	51
الجدول رقم(II-07)	اختبار الحدود (Wald Tests)	52
الجدول رقم(II-08)	اختبار الحدودBound Test	53
الجدول رقم(II-09)	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)	54
الجدول رقم(II-10)	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ EMC (المدى القصير)	54
الجدول رقم(II-11)	اختبار استقراريه سلسلة البواقي	57
الجدول رقم(II-12)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	57
الجدول رقم(II-13)	نتائج اختبار سلسلة البواقي	58
الجدول رقم(II-14)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	58
الجدول رقم(II-15)	نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test	59

رقم الملحق	عنوانالملحق	الصفحة
الملحق 01	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (GDP_t)	70
الملحق 02	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (CSP)	70
الملحق 03	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (INV)	70
الملحق 04	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (RMT)	70
الملحق 05	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (AID)	71
الملحق 06	نتائج اختبار الاستقرارية لـ(ED)	71
الملحق 07	نتائج اختبار الاستقرارية لـ(EDI)	71
الملحق 08	نتائج اختبار الاستقرارية لـ(LDEP)	72
الملحق 09	اختبار درجة الإبطاء	72
الملحق 10	نتائج الاختبار WALD TEST	72
الملحق 11	نتائج الاختبارBouds test	72
الملحق 12	نتائج الاختبار على مدى الطويل	73
الملحق 13	نتائج الإختبار ECM	73
الملحق 14	نتائج الإختبار Jack– Berra Normality Test	73
الملحق 15	اختبار ارتباط سلسلة البواقي	73
الملحق 16	اختبار عدم ثبات التباين	73
الملحق 17	نتائج مدى ملائمة النموذج	73

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
GCI	The globlecompetitiveness index مؤشر التنافسية العالمية
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

مقدمة عامة

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي من الاهداف الرئيسية لكل دول العالم، متقدمة منها كانت او سائرة في طريق النمو، والملاحظ جليا ذلك التباين في معدلات النمو من جهة، ومن جهة اخرى نجده يتغير في نفس الدولة منفترة الى اخرى، مما يحتم على صانعي القرار في الحكومات توفير ارضية الخصبة لجلب موارد تمويلية مختلفة.

ونظرا لعدم كفاية مصادر التمويل الداخلية لجات الدول الى مصادر تمويل خارجية، فاغلب التمويلات التي تتلقها الدول على شكل منح ومساعدات او تحويلات للمهاجرين هي شكل من اشكال التمويل الدول، وهيمنة القروض الاجنبية خلال فترات متابينة ادى الى منافسة في اسقطاب رؤوس الاموال الاجنبية التي ادت الى الى تحرير الاسواق المالية واتخاذ اجراءات تحفيزية للاستثمارات الاجنبية المباشرة مما انعكس على تشجيع الاستثمار المحلي ودعم انشطة بيئة الاعمال في ظل المتغيرات التي تحصل في مؤشرات الاقتصادية.

ورغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الجزائر الا انها قامت بها الحكومة الجزائرية في ظل التمويل المحلي، الا انهابقيت دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على المحروقات في صادراتها او تمويل ميزانيتها، هذا يبرز ضرورة تسريع تحويل نحو بناء بناء استراتيجيات لتحسين الاداء الاقتصادي من خلال استغلال فرص التمويل المحلي والدولي خاصة في ظل مواجهة المنافسة العالمية التي حتمتها انفتاح الاسواق المالية، وعلى ضوء ذلك نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التمويل الدولي والمحلي عل ىالنمو الاقتصاد يفي ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟

وعليه يتبادر الى الاذهان عدة تساؤلات حول الموضوع وهي كالاتي:

– هل تعتبر التدفقات الميلية الناتجة من مصادر التموين الدولي او المحلي أداة لتحسين مستوى الاداء الاقتصادي من خلال ارساء متطلبات النظام المالي المتطور و ما يقدمه من خدمات توفير و رفع مستوى السيولة، وتوفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات و البحث عن فرضيات استثمارات جديدة و تخصيص الموارد؟

– هل تساهم مصادر التمويل في تعزيز تنافسية الاقتصاد؟

– هل للتمويل انعكاس على تحسين اداء انشطة بيئة الاعمال وزيادة حجم الاستثمارات في الجزائر؟

للإجابة على التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

– التمويل الدولي والمحلي لهما اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ظل بيئة الاعمال.

– زيادة مصادر التمويل تساهم في رفع اداء انشطة بيئة الاعمال وتحسين النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية في أن إسهاماتها تبين مدى مساهمة كل من التمويل الدولي والمحلي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية وهو ما يمكننا من التطرق الى المشكلات والعراقيل التي تواجهها الجزائر باعتبارها تملك مقومات وموارد محلية تجعلها قادرة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

بالاستغلال الأمثل والمدروس للموارد المحلية وكذا ادارة التمويل الدولي خاصة الاستثمار الاجنبي من خلال وضع قوانين وخلق بيئة عمل مناسبة لجلبه حتى تكون هناك نتائج مرضية وداعمة للنمو.

- **هدف الدراسة** :تهدف الدراسة الى

– تحليل تطور مصادر التمويل المحلي والدولي وعلاقاتهما بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

– معرفة العلاقة بين التمويل الدولي والمحلي والنمو الاقتصادي

– اثر مصادر التمويل على تحسين اداء انشطة بيئة الاعمال.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من عدة اسباب :

– حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.

– التمويل المحلي والدولي وأشكالهم ومقارنة أدائهم في دعم النمو الاقتصادي.

– تعتبر الدراسة مساهمة في معرفة التكامل والتوافق بين التمويل الدولي والمحلي وكيف يتم استثماره لتحقيق النمو الاقتصادي.

– يعتبرموضوع التمويل الدولي والمحلي من الموضوعات المتداولة والتي ساهمت في بناء اقتصاديات الدول حيث عرفت بيئة الأعمال تغيرات وتطورات تدعو إلى تسليط الضوء عليه وتحليلها.

- **منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:**

بما ان البحث مقسم الى جزئين احدهما نظري والاخر تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على المنج الوصفي من خلال عرض كل مايتعلقبالتمويل المحلي والدولي وعلاقتهما ببيئة الاعمال، المنهج التحليلي تم فيه استخدام اساليب الاقتصاد القياسي من خلال اعتماد منهج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية المتابطةARDL بهدف اختبار مدى اسهامات مصادر التمويل الدولي والمحلي وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة:**

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزماني، فحدود هذا البحث تتمثل في :

– **البعد المكاني:** تم اختيار الدراسة مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

– **البعد الزمني:** تم اعتماد فترة الدراسة في الجزائر لتبدأ من سنة (1990– 2021) على أساس الاصلاحات الهيكلية في سنوات التسعينات وتغير سعر البترول مع بداية الألفية الجديدة واستغلال كل مصادر التمويل.

- **صعوبات التي واجهتنا اثناء الدراسة:**

فيما يخص الجانب النظري فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات الصلة بالموضوع لاسيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، اضافة الى قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين مصادر التمويل وبيئة الاعمال، أما في الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبة للحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

- **خطة البحث:**

حتى يمكن تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسين يحتوي كل منهما على مباحث ومطالب، حيث تناول

– **الفصل الأول:** تمتخصيصه للاطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله الاطار النظري حول التمويل الدولي والمحلي وتحسين بيئة الاعمال، تم تطرق في المبحث الاول للأساسيات النظرية للتمويل الدولي والمحلي وبيئة الأعمال، وبخصوص المبحث الثاني شملالعلاقة بين كل من التمويل الدولي والتمويل المحلي بالنمو الاقتصاديودوره في تعزيز النمو الاقتصادي واخيرا المبحث الثالث تمثل في الدراسات السابقة.

– **الفصل الثاني:** قدمنا من خلاله الجانب التطبيقي للدراسة، فالمبحث الاول شملواقع التمويل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني تمثل في نموذج دراسة التمويل مصادر التمويل بالنمو الاقتصادي خلال فترة 1990–2021 باستخدام نموذج انحدار الداتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، اما بالنسية للمبحث الثالث اهتم بتحليل النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدور التمويل الدولي والمحلي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال

تمهيد:

يعتبر التمويل الدولي من العناصر الداعمة للنمو الاقتصادي باعتبارهما يشكلان اهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية للدول لان عملية الاستثمار و التنمية الاقتصادية و البشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل بصنفيه خصوصا للدول النامية، فقد عرفت مصادر التمويل العديد من تحولات سواء من حيث تركيبتها او السعي لجلبها، فبعد ما كان الاستثمار المحلي مرتبط بعمليات داخلية كالصادرات والموازنة، اصبح تدفق الاموال الاجنبية بغرض الاستثمار وتحقيق العائد، وتحويلات المهاجرين، المنح والمساعدات الاجنبية مركز اهتمام الدول لزيادة معدلات التمويل و اعادة هيكلة مديونيتها الخارجية وتحسي اداء بيئة الاعمال.

يستهدف الفصل الاول من هذا المبحث التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل وتحسين بيئة الاعمال وكذلك النمو الاقتصادي ومؤشراته، كما سنحاول توضيح العلاقة بين التمويل الدولي والمحلي ودورهما في تعزيز النمو الاقتصادي وبناء على هذا قسمنا هذا الفصل الى ثلاثةمباحثكالتالي :

المبحث الأول: أساسيات النظرية للتمويل الدولي والمحلي وبيئة الأعمال

المبحث الثاني: التمويل الدولي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الأول: أساسيات النظرية للتمويل الدولي والمحلي وبيئة الأعمال

مما لاشك فيه ان هناك علاقة علاقة وثيقة بين التمويل وبيئة الاعمال تتجلى من خلال المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التمويل الدولي، التمويل المحلي وبيئة الأعمال.

المطلب الأول: التمويل الدولي

ان النظرة التقليدية للتمويل تقوم على إمكانية الحصول على الأموال من مصادر مختلفةوإستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع، ذلك أن التمويل أصبح في الإقتصاد المعاصر الذي يتميز بكونه أكثر إنفتاحا من السابق أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتدعيم رأس مال المستثمر، لاسيما عند تمويل رأس المال المنتج لذلك يقول:

– **اولا:** " موريس دوب" التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة.

– **ثانيا:** اما الكاتب "بيش" فيعرفه على انه الامدادبالاموال اللازمة في اوقات الحاجة اليها، وكذالك يعرفه على انه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام.

– **ثالثا:** كما يعرف التمويل على انه الحقل الاداري، تو مجموعة الوظائف الادارية المتعلقة بادارة مجرد النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ اهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من الالتزمات في الوقت المحدد.

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على نقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقهمنه، والمخاطر المحيطة به، واتجهات السوق المالية.

– **رابعا:** كما يعر ايضا التمويل على انه أحد مجالات المعروفة تختص به الادارة المالية وهو نابع من رغبة الافرد ومنشئات الاعمال لتحقيق اقصى حد ممكن من ارفاهية.[1]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص ان التمويل هو توفير الاموال اللازمة لقيام بالمشاريع الاقتصاديةوتطويرهاوذالك في اوقات الحاجة اليهااذ انه يخص المبالغ النقدية وليست السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخصة وفي الوقت المناسب" طالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلعوالخدمان ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، ولان البعد الاول يشمل الجانب السلعي للاقتصادي الدولي.

أولا: عناصر واهمية التمويل الدولي:

1. **عناصر التمويل الدولي:** يعمل التمويل الدولي كنظا م تكامل يظ خمس عناصر أساسية كما في موضحة في الشكل التالي:

[1]– الطالب أكبر محي لدين الجباري، الأكاديميةالعربيةالمفتوحةفيالدانمارك، إمتحان الفصل الثالث، 2009، ص 7–8

الشكل رقمI-1:عناصر التمويل الدولي

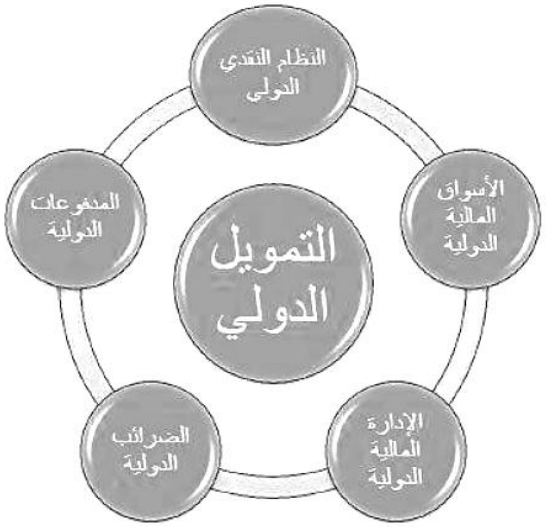

المصدر: Kozakyuriy, « International finance training manual », cul, Ukraine, 5th edition, 2015, P.12

يتضح لنا من الشكل أن العناصر المكونة للتمويل الدولي تتمثل في خمس عناصر رئيسية موضحة فيما يلي:

- **النظام النقدي الدولي:** والذي يضم بدوره عدة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية والاحتياطات الدولية والعملات الأجنبية، والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- **المدفوعات الدولية:** والتي تعكس كل المعاملات المتعمقة بالدفع على المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والأدوات المالية وتنعكس على موازين المدفوعات الخاص بالدولة.
- **الأسواق المالية الدولية:** وتعنى هذه النقطة باليات التداول الخاصة بالأدوات الماليةالعملة القروضوالاوراق المالية .... الخ.
- **الضرائب الدولية:** وتستخدم كطريقة لتعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- **الإدارة المالية الدولية:** وتدرس دولية الاستثمار وادارة المخاطر والتمويل العابر للحدود [2].

2. أهميةالتمويل الدولي:

لقداصبح التمويل الدولي احد اهم الاليات العالمية التي تتشكل في اطاريها العلاقات الدولية التي يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصينوالمتعمقينم حول مدى ضرورةالاعتماد على التمويل الدولي كاحد اهم الاليات تحقيق التمنية داخل الدول.

تشيد العديد من البحوث الاقتصادية الى نماذج تنموية عديدة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية الى التمويل الخارجي ومنها نموذج هارود- دومار harrod- domarnodel الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار راس المال، اي على فجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار

المحلي، والتي اطلق عليها فجوة الادخار savinggop أو فجوة الموارد المحلية domesticresources gap وتجسدت هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض،وهي تساوي حجم راس المال الاجنبي[2]

ثانيا: دورودوافع التمويل الدولي:

1. دور التمويل الدولي:

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من اجل تحقيق الرفاهية للافراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في التخطيط المشاريع التنموية وذالك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فانها تحتاج الى تمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول ان التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذالك عن طريق

– توفير روؤس الاموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها: توفير فرص عمل جديدة تقضي على البطالة، تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، وكذا تحقيق الاهداف الاقتصادية المحددة من طرف الدولة.

– تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

2. دوافع التمويل الدولي: تتمثل دوافع في[3]:

– **الدوافع السياسة:** تنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الاستراتجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة

– **الدوافع الاقتصادية:** تشكل الدول النامية اهمية اقتصادية اساسية للدول المتطورة، لانها تمثل مصدر هام لايدي العاملة والمواد الاولية، ولتصريف السلعوالإستثمارات.

– **دوافع اعلامية:** ومن الدوافع التي يرتكز عليها المانحون في تقديمهم للدعم ما يتعلق بالرغبة في تحسين صورتهم امام المجتمع الدولي من خلال تقديم برامج مكافحة الفقر في العالم، أو تقديم مساعدات في حالات الكوارث .

ينقسم التمويل الدولي الى قسمين اساسين القسم الاول يعرف بالتمويل الدولي الخاص وهو مقدم من الاقطاع الخاص الى الشريكات والدول ذات الجدارة الائتمانية القوية، والقسم الثاني يعرف بالتمويل الدولي الرسمي وهو يتم تقديمه من قبل الدول والمنظمات الدولية غير ربحية، وعادة يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة.

[2] مرابط بلال،سليمة طبايبية، اشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة من 1980 إلى 2014، المؤتمر الدولي الأول لعام 2018، جامعة الجزائر، ملية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، ص4

[3] مرابط بلال، سليمة طبيابية، مرجع سابق، ص 4-5-6

ثالثا: شروط التمويل:يمكن توضيح شروط التمويل كما يلي:

أ. **مشروطية المساعدات:** ويمكن تصنيف المشروطية السياسية إلى ست مستويات وهي[4]:

- التدخل في نظام الدولة، وفرض مطالب معينة ومحاولة تغير السياسات والأولويات الوطنية.
- محاولة تغير سياسات معينة في قطاع أو مجال منطقة معينة مثل الضرائب والاسعار والتشريعات.
- على مستوى المشروع أو البرنامج يمكن ان يتضمن اصلاحات مؤسسية أو تشريعية.
- شروط تمويلية وشروط إدارية.

ب. **سياسات وشروط ودوافع المانحين:** ركز المانحون في الاتفاقيات الثنائية على الجانب السياسي في برامج المساعدات التي يقدمونها تماشيا مع توجه الديمقراطية اللبرالية للمنظور المحوري للتنمية[6].

المطلب الثاني: التمويل المحلي

ان التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية فهو موارد مالية ذاتية مرتبطة بالمشاريع التنموية.

أولا: ماهية التمويل المحلي وشروطه

1. ماهية التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق اكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن.

2. شروط التمويل المحلي: للموارد المحلية شروط معينة لابد من توفرها، واهم هذه الشروط هي:

ذاتية المورد–محلية الموارد – سهوولة ادارة الموارد – مرونة المورد – كفاية المورد واتساعه.[5]

ثانيا: مصادر التمويل المحلي:

تختلف مصادر التمويل بحسب اختلاف طبيعة الخدمات والمشاريع التي تقوم بها الادارة المحلية لذلك نحدد أنواع هذه الخدمات ومنه مصادر التمويل المحلي:

1. مصادر التمويل المحلي[6]:

تتكون من مصادر تمويل داخلية واخرى خارجية.

أ. **مصادر التمويل الداخلية:** تتمثل في المصادر الجبائية وهي تتمثل في الضرائب والرسوم، والضريبة تفرضها الدولة على الاشخاص المقيمين فيها الزاما مساهمة منهم في التكاليف أو لتمويل الميزانية العامة

---

[4]مرابطبلال، سليمة طبيابية،مرجع سابق، ص 8.

[5]– وهيبة بناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد02، العدد06، 2013.

6– وهيبةبناصر، مرجع سابق، ص 93–94–95.

للدولة أوالمحلية دون مقابل، اما الرسم فهو اقتطاع نقدي يدفعه كل شخص بحاجة لخدمة لفائدة تمول به الخزينة العامة للدولة. ويمكن ايجازها فيمايلي:

المصادر الجبائية المباشرة: تتمثل في كل من الضرائب المحلية المباشرة المسماة الضرائب محل القيد الأسمي وتتمثل بدورها في: **الرسم العقاري:** هو ضريبة سنوية مباشرة تدفع لصالح البلدية، والعقار سواء كان مبنيا أو غير مبني الموجودة على اساس القيمة الايجاريةالجبائية لمساحة المتواجدة عليها الممتلاكات العقارية– **الدفع الجزافي– الرسم على النشاط المهني– الضريبة الجزافية الوحيدة**

– **الضرائب المحلية المباشرة النوعية:** تتمثل في: **رسم التطهير**

– **الضرائب المحلية غير المباشرة:** تفرض على الانتاج وعلى تداول الاموال أو على الاستهلاك

ب. **مصادر التمويل الخارجية:** تبحث الايرادات المحلية على مصادر تمويل خارجية بسبب عدم كفاية الموارد المالية الذاتية وتتمثل في: – **نواتج الاملاك المحلية– الاعانات المركزية**[7]

– **القروض:** هو مبلغ من المال تستدينه الجمعات المحلية من البنوك للحصول على التمويل الهبات والوصية من طرف المواطنين لفائدة البلدية أو الولاية.

المطلب الثالث: مفهوم بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات

أولا: مفهوم محدد لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات

يعرف امري وترست(EMERRY ET TRIST): هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما ان البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه؛

يعرف ديل (DELL): بيئة العمل الخاصة بالمؤسسة هي ذلك الجزء من البيئة الادارية التي تلائم عملية وضع وتحقيق الاهداف الخاصة بالمؤسسة وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات من الاطراف هي: العملاء والمردون، والعاملون، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة الى جمعات الضغط أو التأثير كالحكومة واتحادات العمال وغيرها؛

ويتضح من ذلك ان بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات هي مصدر جميع مدخلات ومخربات مؤسسة الاعمال حيث يتم الحصول منها على المستلزمات اللازمة لممارسة انشطتها وتقدم بدورها الى البيئةمنتجاتها من السلع والخدمات، اي ان بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات تكون مصدر الفرص والحوافز والقيود والمخاطر المحددة لسلوك واداء المؤسسة وبالتالي قراراتها الاستثمارية.[8]

---

[7]– وهيبة بناصر، المرجع السابق، ص 91–92.

8– بلقاسم محمد، بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الاجنبي في الجزائر،مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2011،ص 48.

ثانيا: خصائص بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات

ان بيئة الاعمال ونوعية المؤسسات تتصف بعدة خصائص، يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الاعمال ان تأخذها في حساباتها دراسة هذه البيئة ومن ضمن هذه الخصائص[9] أهمها: **التعدد–التعقدالارتباط**

– **تصنيفات بيئة الاعمال ومكوناتها ونوعية المؤسسات:** يوجد عدة تصنيفات لبيئة الاعمال ونوعية المؤسسات التي سوف نتطرق لاهميتها كما يلي:

– **التصنيف حسب درجة التغيير وعدم التأكيد البيئي:** وهو اربع انواع:

أ– **البيئة الساكنة والعشوائية:** وهي البيئة التي يصعب تحديد متغيراتها ومكوناتها وتحديدا اتجااهاتها وعلى المؤسسة مواجهتها بتوفير عدد معين من البدائل؛

ب– **البيئة الساكنة مع التكتلات:** وهي بيئةتمتاز بوجود عدد محدود من المؤسسات المتشابهة والتي تتفاعل مع بعضهاوتنسق فيما بينها لتحقيق مصالحها، بحيث يمكن تحديد اتجاهاتالمتغيرات البيئية بها ؛

ت– **البيئةالمضطربة:** وهي البيئة التي تمثل الامتداد الطبيعي للبيئة الساكنة مع وجود تقلبات نتيجة ترابط العناصر البيئية، اي ان التقلبات الاقتصادية تنعكس على الاوضاع السياسية أو الاجتماعية، ... وغيرها؛

ث– البيئة الصاخبة (المعقدة): وهي تتجه نحو مستوى عال من عدم الاستقرار والتعقد بحيث تتزايد وتتعدد المخاطر والاحتمالاتالتي تتعرض لها المؤسسة والتي تفرض عليها إعطاء أهمية للمتابعة الدقيقة والمتواصلة.[10]

ثالثا: مكونة بيئة الاعمال[11]:

وتتضمن كل من العناصر التالية:

1– **البيئة الفنية (التكنولوجية):** هي المعرفة المستمدة من الدراسات والابحاث العلمية لغرض القيام بعدد من المهام واستحداث وسائل واساليب لتحقيق مجموعة من الاهداف،

2– البيئة الاجتماعية والحضارية: التباين الحاصل في البيئة الاجتماعية والحضارية له انعكاساتعلى نوعية المؤسسات بسبب قدرتها على تحديد قيم ومعتقدات واتجاهات سلوك االافراد عموما وبالتالي المجتمع الذي تتعامل أو تنشط فيه الشركات.

3– البيئة السياسية والقانونية، ترتبط بيئة الاعمال بشكل وثيق مع البيئة السياسية والقانونية لان العديد من القرارات الاقتصادية تصدر من الجهات السياسية في المجتمع وبالتالي لها تأثير كبير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء سلوكمؤسسات الاعمال.

9– بلقاسم محمد، مرجع سابق، ص 47.

10– بلقاسم محمد، المرجع السابق، ص 52–53.

11– بلقاسممحمد،المرجعالسابق،ص49

4- البيئة الدولية: على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة ومع تباين في المتغيرات البيئية على المستوى الدولي واتفاقيات تحرير التجارة لا يمكن عزل متغيرات البيئة الدولية ومدى تاثيرها على اداء مؤسسات الاعمال

5- **البيئة الاقتصادية:** تشير البيئة الاقتصادية الى خصائص النظام الاقتصادي التي يتم فيه ممارسة نشاطات الاعمال.

المبحث الثاني: التمويل الدولي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي:

ان التمويل الدولي له علاقة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي، ونجد انه مهم لتمويل انشطة بيئة الاعمال مما ينعكي على مستوى الناتج المحلي الاجمالي،كما يساعد في تخصيص الامثل للموارد

المطلب الأول: أهمية التمويل الدولي وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي:

ان من اهداف تحقيق التنمية لابد من تخصيص موارد لتمويل انشطة الاقتصادية وهذا ما يعكسه سعى الدول لجلب الاستثمارات الاجنبية وحسن اسغلال المنح والمساعدات، تقليل نسبة الديونية الخارجية، اضافة الي تحويلات مهاجرين وحركة رؤوس الاموال الاجنبية لتغطية المشاريع التنموية.

أولا: حركة رؤوس الأموال الأجنبية والنمو:

حركة رؤوس الأموال وتأثيرها على التمو الاقتصادي:

يعتبر التمويل الدولي احد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول، حيث إن حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف اشكالها تؤثر ايجابيا على اقتصاد البلد خاصة وإنها تعمل على زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو وزيادة معدلتكوين رأس المالي وتحسين كفاءة الأسواق الماليةوالاستقرارهاونقل التكنولوجيا المتقدمة، لكن من جانب لأخرقد تتحول في بعض الحالاتإلى ديون تتجاوز فترة سدادها، مما يجعل الاقتصاد في حالة عجز، وقد حققت عدت دول نجاح متباين في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أسس إلى بناء هيكل اقتصادي جديد يختلف بنسبة كبيرة عما كان عليه قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي:

1- **تعريف تحويلات المهاجرين:** هي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفق الشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وتتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض المسيرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي، والتنظيمي وعيد تحويل المواد من الدول الغنية إلى الدول الأقل.

2- **أثارها على النمو الاقتصادي:**

يتضح هذا الأثر من خلال ما يمكن أن يؤديه إنفاق التحويلات من زيادة حجم الطلب الكلي، وذلك وفق لعملية مضاعفة الإنفاق الاستهلاكي، وقد يدعم زيادة الطلب الكلي والإنفاق الاستثماري بسبب زيادة إيداعات الأفراد في البنوك التجارية، ومن ثم زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان،مما يصحب ذلك زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي، وقد تساهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لإزالة بعض اختلال الإنتاج والاستيراد والمتدخلات الإنتاجية الأخرى.

ويتجلى الأثر السلبي للتحويلات المالية للمهاجرين على ما يسمى العلة التي تفقد الاقتصاد توازنه التنموي من خلال تعلق الأفراد المستقبلة لهذه التحويلاتوعدم البحث عن مناصب شغل أو تكوين من اجل الحصول على عمل مما يؤدي الى نقص اليد العاملة، ولوحظت هذه الظاهرة في الدول الصغيرة حجم والتي تكون فيها التحويلات أهم مصدردخلها.

ولا نلمس اثارلهذه الظاهرة في الدول المتقدمة.[12]

ثالثا: المديونية الخارجية (القروض)واثارها على النمو الاقتصادي:

1- **تعريف الإعانات الخارجية:** وتعرف كذلك بالمديونية الخارجية وهي تلك القروض التي تتحصل عليها الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج، من اجل تغطية عجز ميزانيتها الحسابي أو لدعم عمليتها وحمايتها من التدهور.

2- **تأثير المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي**

تعد الديون الخارجية من الموارد الإضافية التي تحصل عليها الدول لتعويض النقص في مواردها المالية المحلية، وبذلك هي تزيد من الاحتياطات المالية لهذه الدول وتمكنها من زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتشجيع قطاع التصدير، علاوة على دورها المباشر في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وما يلعبه من دور بين الأقطار الرأسمالية الصناعية المتقدمة[13].

الا انها باتت مشكلة تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء خاصة عندما تتراكم متأخرات سدادها وهي التزامات ثانية مستحقة الدفع في أجال محددة وهي تعني أيضا نقلا معاكسا للموارد الحقيقية من جهة المدينةإلى الجهة الدائنة، وهي اقتطاعات جزئية من الناتج المحلي الإجمالي وتحويله إلى الخارج، وهكذا فان الديون الخارجية تؤثر على ميزان مدفوعات القطر المدين.

تساهم المديونية الخارجية في الرفع معدلات التضخم المحلي وكذلك تقلل مدفوعات خدمة الديون من الموارد الاقتصادية المتجهة نحوالمجالات الإنتاجية مما تولد ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية.

وعليه فان المديونية الخارجية تعد احد أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصاديلكن إذا زادت عن الحد المعقول تشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي.[14]

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره عل النمو الاقتصادي:

1- **مفهومالاستثمارالأجنبي:** هي تحركات الأموال النقدية أو الأجنبية والحقوق العينية من بلد إلى أخر لإقامة مشروع اقتصادي أومساهمة في رأس المال مشروع قائم هدفه تحقيق ربح يفوق ما توقع الحصول عليه من بلدي المصدر لها، فهي وسيلة من وسائل التمويل الدوليحيث تقوم الدول الأجنبية من جانبها الاستثمار في البلدان النامية سواء استثمارا مباشر عن طرق تملك المشاريع كليا وجزئيا أو استثمارات غير مباشرة عن

---

[12]- ترقو محمد،فعالية انظمة الصرف في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012،

13- لطيفة بهلول، طه بن الحسين، عواطف مطرف، تاثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية ،مجلة جديد الاقتصاد، المجلد15،العدد1،الجزائر،2020

[14]- قرص وفاء،أثر قروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2017، مذكرة الدكتوراه غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2018-2019 ص49

طريق إقامة مشروع من المشروعات القائمة، حيث الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي يشكل أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي[15]

2- تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

تعددت أشكال التأثير على النمو الاقتصادي في عدة دول منها ناميا والمتقدمة فقد تبين إن تأثير الاستثمارات الأجنبية أدت إلى النمو سريع للاقتصاد في عدة دول منتجا بذلك دخلا قوميا كبيرادى إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانبوكذلك خلق توازنات في الاقتصاد ومسار نموه.

وقد وجدت الدول النامية إن هده الوسيلة أفضل وسائل لتمويل الدولي والتي من شانها تحقيق أهداف التنمية.

خامسا: المنح والمساعدات الاجنبية:

01- تعريف المنح والإعانات:

هي كل ما تقدمه الدول الأجنبية إلى الدولة النامية سواء كانت نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية، ولا تمثل هذه الوسيلة عبءا على الدول النامية، حيث لا تحمل في طياتها أي التزام لاحق بالوفاء.[16]

02- انواع المنح والمساعدات:

تعدد انواع المساعدات والمعونات الاقتصادية وفقا لعدة معايير تحكم تصنيفها، وتتنوع على اساس تلك المعايير الى انواع عديدة مختلفة منها:

- **المعونات النقدية:** وهي تحويلات مالية على هيئة رؤوس اموال تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة.
- **المعونات العينية:** وهي عبارة عن المعونات السلعية المقدمة من جهات المانحة للجهات المستقبلة على هيئة معونات غذائية أو معونات فنية أو تكنولوجية.

03- تاثيرها على الادء الاقتصادي:

تختلف درجة تاثير المساعدات والمنح من حيث كيفية استغلالها في تمويل مشروعات وتكوين راس المال والنشاط الاقتصاديوفتح اسواق جديدة وبالتالي هنا يكون تاثيرها ايجابي على نمو الاقتصادي في حالة حسن استغلالها اما في حالة العكس وتوجهها للاستهلاك فينعدم تاثيرها على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاستثمار المحليودوره في تحقيق التنمية المحلية:

يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الأساسية للتنمية المحلية فمن ناحية العرض والمردودية والانتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار المحلي متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلب اتفي

[15] منصف شرقي، عبدالمالك توبي، محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد06،العدد16،الجزائر،سنة 2018

16- محفوظ جبار، سامية عمر عبده، التدفقات الدولية لرؤوس الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2016، العدد 48،العراق، سنة 2016.

النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة، ويؤدي الاستثمار المحلي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية من اجل زيادة الدخل الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

إن استخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمردودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة والتمكين وإجراء التحسينات في قوانين الجماعات المحلية وقوانين الاستثمار.

على العموم، تهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في اطار تحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي،مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية،بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، ويمكن ان تكون ممارسة المجتمع المحيط في التخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطى نوعا من السيطرة والتمكين المحلي.[17]

وبالتالي فانمصادر التمويل المحلي المختلفة تتجلى فعاليتها في تمويل المشروعات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة عملية الاستثمارو يقلل نسبة البطالة والفقر وبالتالي التأثير الإيجابي على النمو الاقتصاديوتحسين أداء بيئة الأعمال.[18]

المطلب الثالث: دور تمويل الدولي في تعزيز النمو الاقتصادي

تختلف الدول من حيث نجاحها الاقتصادي لعدة اسباب، ولايمكن حصر ذلك في تمويل الانشطة الاقتصادية في تفعيل دور المؤشرات الاقتصادية لتوفير بيئة ملائمة للاستثمارات.

أولا: مؤشرات الدولية المعتمدة (مؤشر الحوكمة):

1. **مفهوم مؤشر الحوكمة:** هو مؤشر يقيس الحوكمة الرشيدة لدولة معينة وفقا لشروط وخصائص محددة ترتبط بالاهدافالسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولةوترتكز الحوكمة على مبادئ اساسيةولها ارتباط وثيق بمكافحة الفساد ومن هده المبادئ ندكر:

- المشاركة – الشفافية والنزاهة – العدالة والشموليةالمساءلة

يشير تقرير البنك الدولي الموسوم" الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إن التنمية في منطقة الشرق الأوسط يعقها ضعف إدارة الحكم العامةالتي تتخلف فيها منظمة عن باقي دول العالم.[19]

---

[17]– منصوري الزين، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كاداه لتمويل التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006/2005، ص24.

[18]– منصف شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 142

[19]– عزوان رفيق عود، دراسة تحليلية للمؤشرات منظمة الاتفاقية الدولية" مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، المجلد15، العدد 09، العراق 2016 ص 173.

إن تـأثير مؤشـرات الحوكمـة علـى النمـو الاقتصـادي المعبـر عنـه مـن خـلال النـاتج المحلـي الخـام وقـد تـم التوصل إلى ان مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي الناتج الداخلي الخام، حيث أثبتت الدراسات أن كل من دور القانون والمصداقية ومؤشر التصويت والمساءلة " الديمقراطية" ومؤشر الفساد إلى جانب مؤشر فعالية حكومة يساهمان ايجابيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بينما مؤشر الاستقرار السياسي ونوعية الإجراءات والتنظيمات البيروقراطية يؤثران سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الخام .[20]

ثانيا: مؤشر مكافحة الفساد:

يعتمد هذا المؤشر بشكل أساسي على مصادر البيانات المتوفرة وتضم مؤشر إحصائيات من عديد من المصادر ماخوذة عن عدة مؤسسات مستقلة، وتختلف عدد المصادر من دولة إلى أخرى، حيث تكون كثيرة في بعض الدول وقليلة في أخرى.

تحسب جميع المصادر مجمل إدراك حجم الفساد (من خلال التكرار وحجم الرشاوي) في القطاعين العام والسياسي، وتجدر الإشارة إلى مصادر التي تعتمد عليها المؤشرة لاسيما بين الفساد الإداري والفساد السياسي الذي يرتكز بشكل أساسي على تمويل الأحزاب واستغلال المناصب العامة لأغراض شخصية، وكافة المصادر تعطي تصنيفا للدولة (يضم تقيم للدول) وتشتمل تلك التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط، إحداث استطلاعات معدة من قبل جهات مختصة (تحليل البلاد، وكالات المخاطر) وتشمل الاستطلاعات التي يتم إجرائها للفئات التالية (الجزء من الداخل- المحلين والخارج مديري الإدارة العليا والمتوسطة- والشركات المحلية والعالمية- ورجال الأعمال المغتربين – شبكة المراسلين – تقيم الموظفين) وهذه النتائج يتم مراجعتها على أساس انه يمكن أن يطرأ عليها تغيير يسير من سنة إلى أخرى "[21]

ثالثا: مؤشر التنافسية:

يقيس التقرير 141 دولة خلال 12 محور تضم 103 مؤشر، يعتمد مؤشر على 70% من وزن المؤشرات على البيانات إحصائية و30% على الاستبياناتويعتمد بنسبة 70% من وزن التقرير على البيانات والإحصائيات الصادرة من الدول المدرجة في التقرير و30% المتبقية على النتائج استطلاعات الرأي واستبيانات التنفيذيين وكبار المستثمرين في تلك الدول، وهذا التقرير يبين مدى رضي القطاع الخاص عن الخدمات الحكومية ومدى تأثيرها الإيجابي للحوافز والتسهيلات التي يتم الإعلان عنها تبعا على المستوى الاتحاديوالمحلي.

يصدر هذا المؤشر في شكل تقرير التنافسية العالمية عن المستوى الاقتصادي العالمي ومقره في جينيف بسويسرا، تم إصدار التقييم الأول عام 2018، ويتضمن 12 محور أساسا:

[20] –feleaga.n.feleaga.l.dragomir.v.d….bigioi.a.d.2011

[21]– مقال نشر في مجلة هارفارد بزتسزيفيو سكول بليتنغ 2023.

رابعا :مؤشر التنافسية index. Commpetitveness: هو مؤشر رقمي يستخدم في تقرير تنافسية العالمي لمقارنة اقتصاديات دول العالم ن حيث تنافسية.طوره كل من الاقتصادي الأمريكي (xavier–salai–martin) والاقتصادية الاسبانية السا إرشادي (artadielsa.v)وذلك في عام 2004.

رابعا: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (سهولة أداء الأعمال):

مؤشر أنشاه سيمون دانكوف من مجموعة البنك الدولي في سنة 2003 تم إجراء البحث الأكاديميين للتقرير بالإشراك مع البروفيسورين اوليفر هارت واندي شيلفر، والحصول على المرتب الأولي (وهي قيمة عددية منخفضة)

يشير إلى وضع أفضل عادة ما يعني إجراءات إدارية ابسط بالنسبة للمستثمرين أو الشركات وحماية اقوي لحقوق الملكية .ويستخدم مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بشكل غير مقصود على نطاق واسع كدراسة لقياس القدرة التنافسية على الرغم من آن التنظيمات هي الهدف الرئيسي للمؤشر وليس القدرة التنافسية.[22]

ينظر هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقيم مدى تأثير القوانين والإجراءات الإدارية على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقاربات فيما بينها، وسيكون المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تكون في مجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال وتمثل في مجموعة البنك الدولي:

- مؤشر استخراج تراخيص البناء
- مؤشر بدا النشاط التجاري
- مؤشر توصيل الكهرباء
- مؤشر تسجيل الممتلكات
- مؤشر دفع الضرائب
- مؤشر التجارة عبر الحدود
- مؤشر الحصول على الاتمان
- مؤشر حماية المستثمر
- مؤشر سنوية حالات الإعسار
- مؤشر إنقاذ العقود[23]

ان توفر المناخ الجاذب للاعمال يعد مؤشرا على قدرة هذه الدول في جلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو اجنبية مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد وتمويل المشاريع الجديدة وزيادة حجم الناتج المحلي وبالتالي تطوير الايجابي للنمو الاقصادي.

[22]- doing.business-measuring business. Regulations- wordbankgroup.doing businss.30/12/2011

[23]– وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة حالة تطبيقية، مكتبة حسن العصرية، جامعة بيروت، لبنان 2010 ، ص 239.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الاجزاء المهمة التي لايمكن للبحث الاكتمال من دونها، وهي الابحاث السابقة التي تناولت نفس الموضوع، ونظرا لاهميتها سنتناول في هذا البحث الدراسات السابقة حول التمويل الدولي والمحلي وبيئة الاعمال .

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

حسب ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة المحلية التي لها موضوع الدراسة، سوف نطرق اليها باختصار:

1. **دراسة صحراوي جمال الدين، (2023)**، بعنوان مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم في الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل بيئة التطور المالي، تهدف الى التطرق للتحديات التي يواجها الاستثمار المحلي وعملية تمويل ودعم النمو والتنمية في ظل اتساع مجال العولمة.[24]

- **منهجية الدراسة:** تطبيق نموذج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك .

وقد خلصت الدراسة إلى التمويل المحلي له اثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بينما مصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات- الاستثمار الأجنبي المباشر) لها اثر سلبي على الأداء الاقتصادي ماعدا تحويلات المهاجرين فأثرها إيجابي.

2. **دراسة رتيعة محمد، وسام حسيني، (2022)**، بعنوان اثر المؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2018 بجامعة المدية، تهدف هده الدراسة إلى قياس اثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2017 .[25]

- **منهجية الدراسة:** تمت باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث بينت النتائج التأثير السلبي لكل من مؤشر السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف وجودة التنظيماتعلى النمو الاقتصادي، في حين فعالية الحوكمة والتصويت والمساءلة فليس لهم تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث جاءت معاملات هده المتغيرات غير معنوية إحصائية.

3. **دراسة بوفنش وسيلة(2021)**، بعنوان اثر الاستثمار المحلي على نمو الاقتصادي، تهدف الى قياس اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي .[26]

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت نمودج الانحدار الداتي للفجوات ARDL

---

[24]-صحراوي جمال الدين، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم في الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل بيئة التطور المالي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2023،

[25]- رتيعة محمد، وسام حسيني، اثر المؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2018 بجامعة المدية، الاقتصاد والتنمية، المدية، المجلد10، العدد01، 2022، ص 44

[26]- بوفنتيش وسيلة، اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد03 الجزائر، 2021.

خلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي

4. **دراسة بن علال بلقاسم، واخرون (2021)**، بعنوان اثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2007-2017)، تهدف الى تحليل وقياس اثر المساعدات الخارجية الموزعة على القطاعات الاقتصادية للدول متوسطة الدخل (كاميرون، مصرن غانا، فلبين، هندن اندونيسيا).[27]

- **منهجية الدراسة:** دراسة نظرية تحليلية

خلصت الدراسة الى ان نمو القطاعات الاقتصادية لهذه الدول على تفسيير المتغير في النمو الاقتصادي الكلي يعود الى وجود عوامل اخرى مؤثرة على نمو الاقتصادي لهذه الدول.

5. **دراسة بلهوشان محمد الامين، واخرون (2020)**، بعنوان اثر الائتمان المصرفي على نمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، تهدف الى قياس اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصاديفي الجزائر خلال فترة المحددة.[28]

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت نمودج الانحدار الداتي للفجوات ARDL

اكدت النتائج التي تم توصل اليها على وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي نحو النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

6. **دراسةعبدالحق لفيف، (2020)**، بعنواندور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة تجارب دولية – حالة الجزائرتهدف هده الدراسة الفحص دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصاديمن خلال دراسة بعض تجارب الدولية مع التركيز على حالة الجزائر باستخدام البيانات السنوية خلال 29 سنة من 1990 إلى 2018 واعتمدت هد الدراسة على خمس متغيرات اقتصادية كلية منها الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.[29]

- **منهجية الدراسة:** تقنيات النماذجالباتل بالنسبة ل 21 دولة من دول شرقالأوسط وشمال إفريقيا وأخر تقنيات نماذج السلاسل الزمنية بالنسبة للجزائر.

توصلتالدراسةالىعدم وجود أي تأثير دو دلالة إحصائية لكل من استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كل من دول ق الأوسط وشمال إفريقيا، وجود التأثير الايجابي ودو دلالة إحصائية لكل من الصادرات

---

[27]- بن علال بلقاسم، واخرون، اثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2021.

[28]- بلهوشان محمد امين، واخرون،اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2020.

[29]- عبد الحق لفيف، اطروحة دكتوراه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تجارب دولية، حالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

وإجمالي حركة رؤوس الأموالعلى النمو الاقتصادي في كل من دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة والجزائر من جهة أخرى.

7. **دراسة تقرارت يزيد، صيد يونس، بن زعمة سليمة، (2019)**، بعنوان الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر، تهدف إلى تفعيل دور الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال جملة من الاستراتيجيات من شانها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه الجزائر نظرا لتدبدب العوائد البترولية.[30]

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت على دراسة النطرية التحليلية

وقد توصلت الدراسة إلى انه لايزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متأخرة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره، وأيضا عدم وجودعلاقة واضحة المعالمبين الاستثمار المحلي والتنمية المحليةنظرا لعدم كفاية الاستثمار المجلي ومدى نجاعته في تحقيق التنمية المحلية.

8. **دراسة علي عيشاوي، (2018)**، بعنوان محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 سنة 2017-2018: تهدف هده الدراسة لتجديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على اتجاه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من خلال محاولة الإحاطةبتطور الحركة الدولية لرؤوس الأموال وتحديد مكوناتها بالإضافة لمحاولة إظهار أهم العوامل الاقتصادية التيأدت إلى ظهور تطور أهم أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتبياناثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التدفقات المالية.[31]

- **منهجية الدراسة:** لقد تم تطبيق نمادج بنال خلال فترة 2000-2004 .

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى متغيرات الانتشار لرؤوس الأموال وسعر الفائدة والتضخم.

المطلب الثاني: الدراسات العربية:

حسب ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة العربية التي لها موضوع الدراسة، سوف نطرق اليها باختصار.

1. **دراسةعبدالرحيم، عامرعمرسالم، (2019)**، بعنوان قياس الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة حالة الهند. تهدف لتحليل علاقة الاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية.

- **منهجية الدراسة:** نظرية تحليلية

[30]- تقرارت يزيد، صيد يونس، بن زعمة سليمة، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01، الجزائر، 2019

[31]- على عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 سنة 2017-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد09،العدد 15، الجزائر، 2016.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار ألمحفظي الداخل والخارج إلى الهند خلال الفترة 1983-2003 يرتبط ايجابيا مع كل من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، الادخار المحلي، استهلاك المحلي.[32]

2. **دراسة همام وائل محمد ابو شعبان، (2016)**،بعنوان اثر التمويل الخارجي على نمو الاقتصادي، تهدف الدراسة لتحليل ودراسة ملف الدين الخارجي المصري من جوانبه المختلفة والمتعددة وتقديراته على نمو الاقتصادي.

- **منهجية الدراسة:** باعتمادالمنهج الاستقرائي والمنهج القياسي.

توصلت الدراسة إلى الى وجود اثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على كلا من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي، وان القروض الخارجية في معظمها من النوع الصعب والضار بالاقتصاد.

3. **دراسة شاهين محمد علي، (2012)**، بعنوان ماهية القروض الخارجية وخصائها وانواعها واثارها على نمو الاقتصادي في مصر. تهدف الى تحديد اسباب وانواع المؤدية للديون الخارجية والاثار الناجمة عنها

- **منهجية الدراسة:** دراسة نظرية تحليلية

توصلت إلى أن السبب الرئيسي لزيادة الدين الخارجي في مصريرجع اساسا الى عجز الاقتصاد الداخلي، وان تراكم الدين لن ياتي بانعكاس ايجابي على الوضع الاقتصادي[33].

4. **دراسةإبراهيم موسى، (2009)**، بعنوان اثر رؤوس الأموال والتدفقات المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال الفترة 1999-2008، تهدف هده الدراسة تبيان الاثر بين الادخار المحلي وحركة رؤوس الاموال بالعراق وتاثيرها على الناتج المحلي.

- **منهجية الدراسة:** استخدام عدة اختبارات إحصائية وقياسية.

حيثخلصت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الادخار المحلي وحركة رؤوس الأموال إلا أن هدا التدفق يعد امرأ ضروريا لسد فجوة الموارد المحلية وكذلك اثر التمويل الخارجي كان ضعيفا في كثير من المتغيرات الحقيقة للاقتصاديات النامية.

5. **دراسة حسين رفدان الهجهوج، (2004)**، بعنوان اتجاهات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

تهدف لدراسة اثر محددات الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الخام.

- **منهجية الدراسة:** باستخدام نموذج قياسي

---

[32]- عبد الحي محمد،اثر حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية،أطروحة ماجيستر غير منشورة، جامعة النيلينن، السودان، 2018

[33]- همام وائل محمد ابو شعبان، اثر التمويل الخارجي على النو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لدول العربية، اطروحة ماجستر، جامعة الاسلامية، قطاع غزة، فلسطين، 2016.

وتوصلت النتائج من خلال بناء نموذج قياسي إلى أن الموارد الطبيعية وحجم السوق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2002.[34]

6. **دراسة بسيوني عليا، (2013)**،بعنوان تقييم المساعدات الخارجية الانمائية على مستوى الفقر في النمطقة العربية، تهدف لتقدير تاثير المساعدات على دليل التنمية البشرية بوصفه مؤشر للرفاهة الكلية.

- **منهجية الدراسة:** طريقة المربعات الصغرى،دات مرحلتين.

وتوصلت الدراسة انزيادة المساعدات الخارجية قد اقترنت بانخفاض مستوى دليل التنمية وبالتالي فان المساعدات لاتكون فعالة في التخفيف من وطاة الفقر.

7. **دراسة ابو عبيدة، (2015)**. بعنوان تحليل اثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة (1994-2013)، تهدف الى تحليل اثر المساعدات على الاقتصاد الفلسطيني[35]

- **منهجية الدراسة:** نموذج قياسي مكون من شقين.

وخلصت النتائج ان اثر المساعدات والمنح الخارجية على الانفاق الحكومي للسلطة الوطنيةالوطنيةالفسطينة يمثل 0.26%

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. **دراسة(Abeidjian, Kossels)، (2016)**، بعنوانتاثير المساعدات الخارجية على نمو الاقتصادي في تنزانيا خلال افترة (1992-2014)، تهدف الى توضيح العلاقة بين المساعدات الاجنبية والنمو الاقتصادي.

- **منهجيةالدراسة:** نموذج تصحيح الخطا لقياس الاثر القصير والطويل الدى ونموذج التكامل المشترك.

وتوصلتالنتائجالى ان وجود علاقة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسره له.

2. **دراسة (BELLOUMI ET ALSHEHRY)، (2015)**، بعنوان بحثت العلاقة السببية بين الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في المملكة العربية خلال سنوات 1970-2015، تهدف هده الدراسة لمعرفة العلاقة بين النمو والاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية.

- **منجية الدراسة:** واستخدام الباحثان طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL وتوصلت النتائج إلى عدة نتائج منها انه لايوجد تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وأظهرت تأثير سلبي ثنائي الاتجاه على المدى الطويل بين كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المباشر ونمو الاستثمار المحلي.

---

[34]- همام وائل محمد، مرجع سابق

[35]– ماجد حسنى صابح، اثر المنح والمساعدات الخارجية على تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفسطينية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، فلسطين، 2017.

3. **دراسة (Jones, arnd)، (2015)**، بعنوان المساعدات الاقتصادية الخارجية وتاثيرها الايجابي على نمو الاقتصادي، بهدف لتقييم مجموعة المخرجات التي لها تاثير على نمو والتركيز على الاثار التراكمة على المدى البعيد للمساعدات على دول النامية.

– **منهجية الدراسة:** طريقة المربعات الصغرى.

حيثتوصلت النتائج الى وجود تاثير ايجابي للمساعدات الاقتصادية الخارجية على النمو الاقتصادي[36].

4. **دراسة (Irfan,Ullah)، (2014)**، بعنوان الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، تهدف الى تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في باكستان خلال الفترة 1976–2010.

– **منهجية الدراسة:** نموذج جوهانس للتكامل المشترك.

خلصت لوجود علاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي و الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي.[37]

5. **دراسة (LAHIMER ZAITER MAHJOUBA) باللغة الفرنسية، (2011)**، بعنوان اثر تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي للدول النامية خلال الفترة 1980–2007 جامعة باريس 2011، تهدف إلى تحليل اثر حركة رؤوس الأموال الدولية على التنمية الاقتصادية للدول النامية.

– **منهجية الدراسة:** باستخدام نموذج باتل PANEL وخلصت إلى أن هناك علاقة طردية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بينما هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي وحركة التدفقات المالية الدولية في تحقيق التنمية في الدول النامية.[38]

6. **دراسة (yukawakayama)، (2010)**، بعنوان دور التدفقات رؤوس الأموال الدولية على النمو الاقتصادي في باكستان 1973–2008،

– **منجية الدراسة:** باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

حيث خلصت هده الدراسة إلى نتائج متعددة كون انه تم دراسة اثر رؤوس الأموال الأجنبية على نمو البطالة، الفقر عدم المساواة في الدخل ليتم التوصل إلى لحركة رؤوس الأموال الأجنبية باختلاف إشكالها لها تأثير ايجابي واضح على مختلف هده المتغيراتبدرجة متفاوتة.[39]

7. **دراسة (shaikh F.M، وآخرون)،(2010)**،بعنوان العلاقة السلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والنمو الاقتصادي في باكستان،

– **منجية الدراسة:** باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1998–2009 وبعد تقدير النموذج بطريقة VECM. VAR وتحليل العلاقة السلبية.

---

[36]- بن علال بلقاسم، مرجع سابق

[37]– بوفنتيش وسيلة، مرجع سابق.

[38]– شلابي نعيمة، مرجع سابق دكره.

[39]– صحراوي جمال الدين، مرجع سابق

توصلت النتائج الى وجو العلاقة ثنائية الاتجاه بين لاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي، كما توجد علاقة أحادية الاتجاه مع الواردات.[40]

8. **دراسة(AntonioMarasco)، (2008)**، بعنوان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في التكامل الاقتصادي، تهدف تقدير معادلة الانحدار للمتغيرات الاستثمار المباشر والناتج المحلي الاجمالي والانفتاح التجاري والتضخم ل 51 دولة.

– **منهجية الدراسة:** الانحدار، المتوسط، البياناتالاحصائية.

توصلت النتائج الى ان الدول التي تريد ان تنمو بشكل اسرع يجب ان تفعل التكامل الاقتصادي سواء خلال التجارة أو الاستثمار الاجنبي المباشر .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

اقتصرت اغلب الدراسات السابقة على دراسة عناصر التمويل الدولي والمحلي من خلال بيانات الاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر، القروض الخارجية، المنح والمساعدات، تحويلات المهاجرين و حركة رؤوس الاموال بشكل فردي، حاولنا في دراستنا هذه الربط بين هذه البيانات ومدى تاثيرها على النمو الاقتصادي وكذلك تبيان كيف ساهمت في رفع اداء انشطة بيئة الاعمال، حيث تم الاعتماد على الاحصائيات التي توفرها المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تبين ان الاستثمارات سواء كانت محلية او اجنبية لها تاثير ايجابي على نمو الاقتصادي وتحسين اداء بيئة الاعمال، وتتباين طبيعة العلاقة بين حركة رؤوس الاموال وحسن اسغلال المنح والمساعدات حيث ارتطت ارتباطا عكسيا بالنمو الاقتصادي، وتبقى المديونية الخارجية باثار سلبية لما لها من تاثير كبير في ضعف الاداء الاقتصادي.

[40]– صحراوي جمال الدين، مرجع سابق

خلاصة الفصل الاول:

يعتبر التمويل الدولي والمحلي ركيزة اساسية لدعم الناتج المحلي الاجمالي من اجل تعزيز تنافسية الاقتصاد، الا ان لايكفي لسد الاحتياجات، فمن المتعارف عليه اقتصاديا ان حركة رؤوس الاموال، الاستثمارات الاجنبية تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية، وبالرغم من صحة عدم استقرارية بيئة الاعمال الا انها تختلف من دولة الى اخرى ومن فترة الى اخرى، فتعدد اشكال التمويل الاخرى على غرار المنح والمساعدات، القروض اجنبية، تحويلات مهاجرين تؤثر على مقدار واتجاه النمو وتحدد قيمة التنافسية لاقتصاديات الدول.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن النمو الاقتصادي مرتبط بالتمويل المحلي والدولي حيث أنهما مترابطان ومتكاملان فيما بينهما من أجل الرفع من معدلات النمو، نجد أن الجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية لتطوير اقتصادها من خلال اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الاستثمار المحلي من أجل توسيع وتنمية المشاريع.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لدور التمويل المحلي والدولي في تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري في ظل بيئة الأعمال الحالية(1990-2022)

تمهيد:

ان تحقيق التنمية تقتضى البحث بالاساس عن مصادر تمويلية مختلفة وتفعيل سياسات مالية ومصرفية تتميز بالمرونة والحداثة لما تقتضيه متطلبات بيئة الاعمال، والجزائر سعيا منها لتحقيق نمو اقتصادي يضاهي اقتصاديات العالم،اقدمت على خطوة بارزة للنهوض بالاقتصاد الوطني، فقد اعتمد على مصادرالتمويل المحلي والدولي للوصول الى تنمية مستدامة.

ومن خلال إجراء دراسة تحليلية لأرقام ومعطيات تخص جداول احصائية للنمو الإقتصادي وعلاقته بتطور حجم الإيرادات والنفقات والإستثمار المحلي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 – 2020 وكذا التمويل الدولي ممثلا في الإنتمان المصرفي للقطاع" الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين والمنح والمساعدات والقروض الأجنبية من 1990–2021، سنوضح في هذا الفصل علاقة التمويل الدولي والمحلي وتاثيرها على النمو الاقتصادي في ظل بيئة الاعمال الجزائرية من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج النحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتابطةARDL، وبناء على ذلك، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط:

المبحث الاول : واقع التمويل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني :نموذج الدراسة القياسية

المبحث الثالث :تحليل لاهم النتائج

المبحث الأول: واقع التمويل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري

هناك العديد من مصادر التحويل التي يمكن الإستعانة بها للرفع من مستوى المكو الإقتصادي لذا وجب تحديد الأنسب وما يوافق الأحداث المسطرة.

المطلب الأول: التمويل المحلي ودوره في تدعيم النمو الاقتصادي:

يعتبر الإستثمار المحلي أحد السبل لتفعيل خدمة التنمية المحلية في الجزائر ومنه الوصول إلى تحقيق الإستمراريةوالإستدامة في التنمية المحلية.

أولا: تطور النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي):

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي عادة مقياس للمقارنات الدولية ومعيارا واسعا للتقدم الإقتصاديبإعتباره أقوى محدد إقتصادي للتنمية في بلد ما والشكل التالي يوضح تطور التايج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الشكل رقم II-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1990-2021

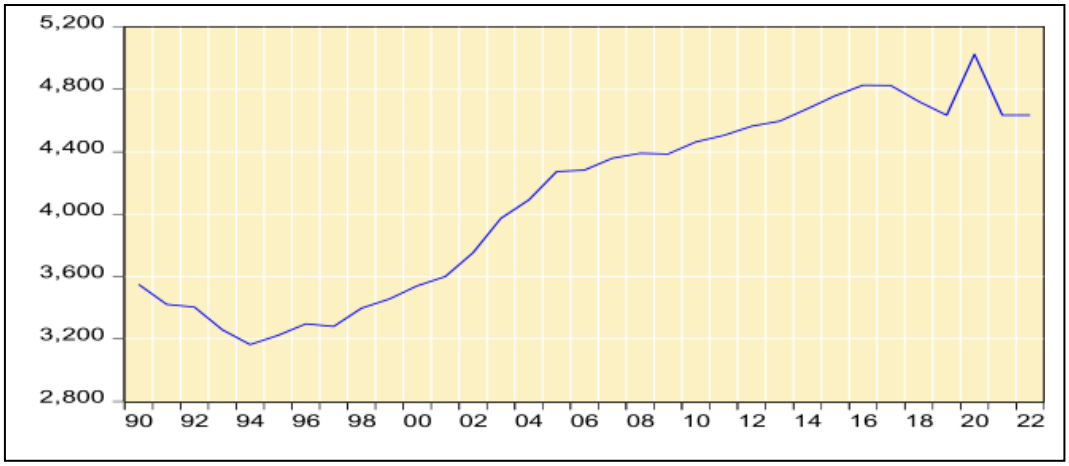

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البنك الدولي

سنة **1990** سجل الناتج المحلي قيمة **3550.0326** مليون دولار وعرف انخفاض سنة **1991** لتصل قيمته إلى **3422.6386**مليون دولار وواصل انخفاضه ليسجل قيمة **3223.5575**مليون دولار سنة **1995** وكان السبب في هذا الانخفاض تناقص قيمة الصادرات والإنفاق الحكومي، وفي سنة **1996** شهد ارتفاع طفيف حيث سجل قيمة **3279.8633**مليون دولار لزيادة حجم الاستثمار وصادرات النفط وواصل ارتفاعاته حيث كانت سنة **2000**قيمته **3541.072**مليون دولار وسنة **2001**القيمة **3600.437**مليون دولار وسنة **2004** القيمة **4091.144**مليون دولار وخلال سنة **2008** القيمة **4390.499** مليون دولار وفي سنة **2012**وصل إلى قيمة **4564.435** مليون دولار وفي سنة **2014** لتصل قيمته إلى **4675.885**مليون دولار وخلال سنة **2017** وصلت القيمة إلى **4825.178** مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة سنة **2021**بلغت**5090.35**مليون دولار بفضل ارتفاع الاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار والإنفاق الحكومي زيادة على ذلك تسجيل فروق ايجابية بين قيم الصادرات والواردات ويستخدم تطور الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد حيث أن نموه دليل على خلق الثروةوالاستثمار وزيادة التشغيل ولكنه لا يشير بالضرورةإلى الرفاهية الاجتماعية ولا إلى الثروة الإجمالية فهو يبقى مؤشر لحجم الثروة التي تخلق خلال كل مدة (سنويا مثلا).

ثانيا: التمويل المحلي ودوره في دعم النمو الاقتصادي (الاستثمار المحلي):

سعت الجزائر إلى استغلال مواردها الطبيعية من حلال المداخيل المتحصل عليها من أجل تمويل ذاتي خاصة مع الألفية الجديدة حيث خصصت مبالغ كبرى ضمن المخططات التنموية والشكل الموالي يوضح حجم الإستثمار المحلي.

الشكل رقم II– 2: حجم الاستثمار المحلي في جزائر خلال الفترة 1990–2021

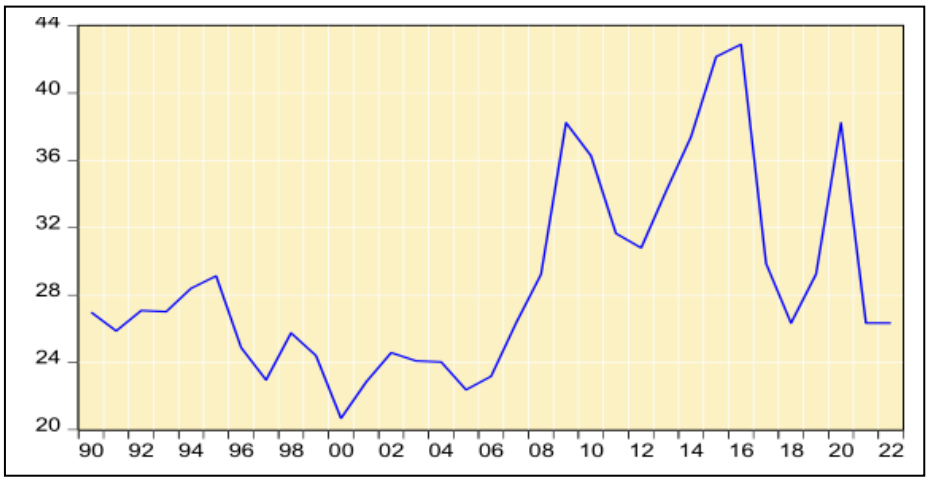

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البك الدولي

عرف الاستثمار المحلي خلالسنة **1990** قيمة **26.970 مليون دولار** بسبب ارتفاع المداخيل وسجل في السنة الموالية انخفاض طفيف قدر ب **25.861** مليون دولار ثم عاود الارتفاع سنة **1995**ليسجل ما قيمته**29.136 مليون دولار** ليسجل تراجعا في سنة **1996** مسجلا ما قيمته **24.879مليون دولار**بسبب تراجع أسعار النفط والأوضاع الأمنية ليستمر في تراجعه مسجلا أضعف قيمة له قدرت بـ **20.677 مليون دولار** سنة **2000**، إلا أنه سجل ارتفاعات ملحوظة خلال السنوات من سنة **2001** إلى غاية سنة **2014** أين سجل أعلى قيمة قدرت **بـ37.418مليون دولار** بفضل تحسن أسعار النفط والإيرادات، غير أنه عرف تراجع كبير سنة **2017** بلغت قيمته **29.874مليون دولار** بسببتناقض الأساليب المتعلقة بالاستثمار ليعاود ارتفاعه سنة **2021** مسجلا ما قيمته**36.283مليون دولار** بفضل تحسن القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمار وتبني الدولة لعدة استراتيجيات تنموية في شكل برامج وسياسات إصلاحية وذلك من أجل مواكبة احتياجات المجتمع المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى.

1.تطور التمويل المحلي في ظل البرامج التنموية:

تتكون الإيرادات العامة في الجزائر أساسا من إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) والمرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما يسمح لها بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة بالإيرادات خارج المحروقات، النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجيات الإدارية طبقا للتشريع والتراتيب السارية.[41]

الشكل رقم II- 3: حجم الايرادات والنفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

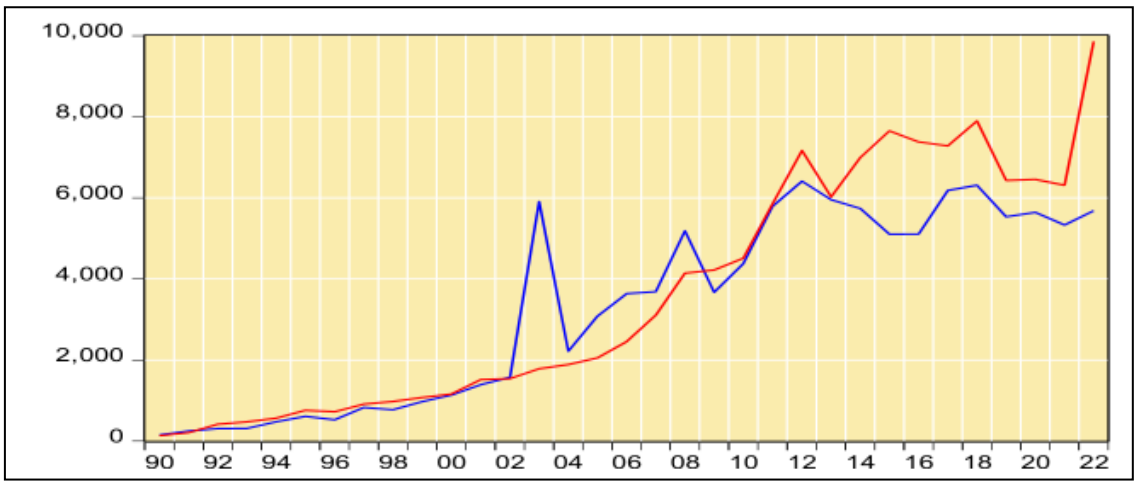

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

أ. الإيرادات:

سجلتالإيرادات سنة 1990 قيمة 152.5 مليار دج لتعرف ارتفاعا بحوالي أربعة أضعاف سنة1995 مسجلة قيمة 611.5 مليار دج بسبب ارتفاع مدا خيل الجباية البترولية

وواصلت ارتفاعها بنسبة 40% سنة 2000 مسجلة قيمة 1138.9 مليار دج وواصلت ارتفاعها في السنوات الموالية 2004، 2009، 2014بنسب متفاوتة مسجلة القيم على التوالي2215.2 و3672.9، 5738.4 مليار دج بسبب ارتفاع عائدات البترول والإيرادات العادية في حين تراجعت سنة 2015 لتسجل قيمة 5103.1 مليار دج بانخفاض قدر ب 12.1%بسبب تراجع أسعار النفط، لكن عاود ت الارتفاع بعد سنة 2019 لتبلغ قيمة 5534.09 مليار دج مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2020 بإجمالي قدر ب 5645.88 ملياردج .

بسبب ارتفاع جملة إيرادات العامة الذاتية والخارجية وتكيفها مع التطورات الاقتصادية الراهنة وإيجاد موارد جديدة ترفع من فعالية الجماعات المحلية.

[41]- الطاهر زروق، تنفيذ النفقات العمومية، موقع المفيد في المالية العمومية

ب –النفقـــات:

سجلت قيمة **136.5** مليار دينار جزائري وتسجيل قيمة **759.6** مليار دينار جزائري، وفي سنة **1999** عرفت سنة **1990** وارتفعت بحوالي خمس أضعاف ونصف قيمة **1078.8** مليار دينار جزائري وواصلت إرتفاعها لتسجل ما قيمته **1160.4** سنة **2000** مليار دينار جزائري، وفي سنة **2004** إرتفعت بحوالي النصف لتصل قيمتها إلى **1891.8** مليار دينار جزائري لتعرف قفزة وارتفاعا ملحوظا بحوالي الضعف وتسجل ما قيمته **4224.8** مليار دينار جزائري بسبب تمويل مشاريع وبرامج تنموية خاصة بعد تحسن نسبة الإيرادات وارتفاع أسعار النفط وواصلت ارتفاعها لتسجل قيمة **6995.7** سنة **2014** وبلغت أقصى حد لها سنة **2015** مسجلة قيمة**7656.3** مليار دينار جزائري ثم عاودت الانخفاض لتستقر عند مستوى تراوح بين **6429.52** سنة **2019** و**6455.44** مليار جزائري سنة **2020** .

خلال سنوات التسعينيات كانت الزيادة في المداخيلوخصوصا الجباية البترولية بنسب قليلة وهذا ما يفسر الزيادة النسبية في الإنفاق، وفي ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول منذ بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسات توسعية في الإنفاق العام من خلال الإنعاش الاقتصادي خلال السنوات من سنة **2001** إلى سنة **2004** والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من سنة **2005** بهدف جلب موارد إضافية لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدل نموه وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: التمويل الدولي ودوره في التنمية المحلية في ظل التطور المالي

سعت الجزائر طلية فترات طويلة لخلق تنمية محلية في ظل اتساع رقعة الاسواق المالية وحدة المنافسة الدولية ولتحقيق ذلك وجب عليها توفير مصادر تمولية محلية اخرى من غير الاقتصاد الريعي.

أولا: الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للقطاع العائلي والشركاتفي شكل قروض ومشتريات الأوراق المالية غير السهمية، الاعتمادات التجارية والحسابات المدينة الأخرى.

ويعتبر بالغ الأهمية في التمويل نظرا لمحدوديةالسوق المالي وعدم وجود تمويل طويل الأجل وغياب سوق للعقود الآجلة والمستقبلية، مما جعل على عاتق البنوك التجارية وتغطية المتطلبات الائتمانية لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

أ. تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد:

لقد شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية مند سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض 10-90 المؤرخ في 1990/04/14 المعدل والمتمم، سعت من وراءها إلى انتهاج منهج التحرير المالي كسياسة

لإصلاح وتفعيل وتطوير نظامه المالي والمصرفي وجعله أكثر فعالية في تجميع الموارد وتخصيصها لتحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة

الشكل رقم II- 4: حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 1990-

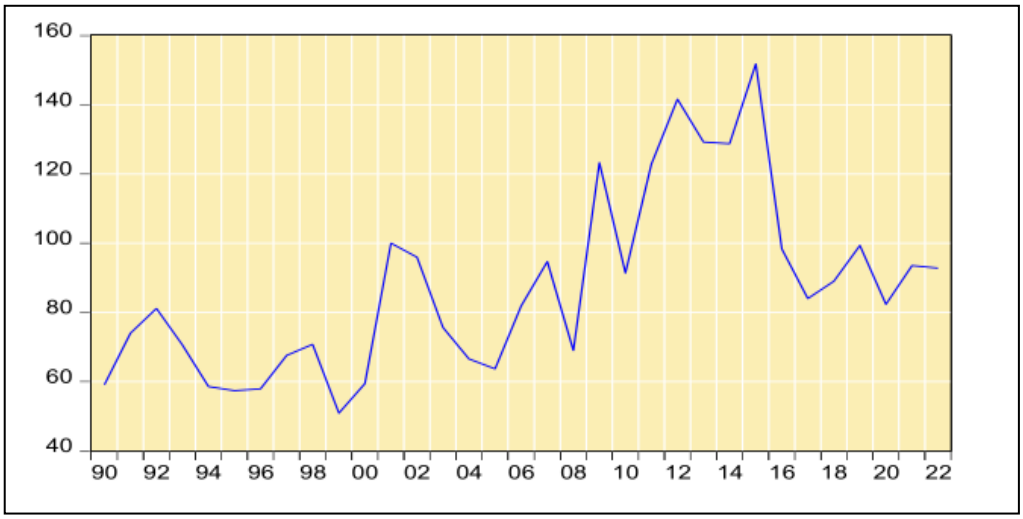

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البك الدولي

سنوات 1990-1995 سجلت 5.909.090.909 مليون دولار و 5.740.740.741 مليون دولاروفي سنة 1996 ما قيمته 5.789.473.684 مليوندولار، حيث شهدت هده الفترة انخفاض كبير في الائتمان الممنوح نظرا لارتفاع درجة خطورة الاستثمارات وانخفاض العائد، وابتداء من سنة 2000 بدأت المعدلات بالارتفاعبقيمة 5.943.396.226 مليون دولار حيث عرف الائتمان الخاص انتعاشا في حجم القروض المقدمة واستمرت هده المعدلات في ارتفاعحيثسجلت سنة 2004ما معدله 6.652.318.876 مليون دولاروسنة 20086.895.544.215مليون دولار بحيث أصبح القطاع الخاص يحوز على اعلي نسبة من القروض الموجه للاقتصاد وهدا الارتفاع راجع لقيام الخزينة العمومية بشراء ديون مؤسسات العمومية مم جعل القطاع البنكي يركز على تمويل القطاع الخاص، كما ساهمت البنوك الخاصة في تمويله، مما ادى لارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

شهدت سنة 2012 تسجيل تراجع بمقدار 1.416.252.662 مليون دولار وكداك سنة 2014 سجلت 1.287.482.378 مليون دولار يمكن إرجاع هدا الانخفاض إلى إن أغلبية القروض في هده الفترات وجهة لتمويل المؤسسات الكبيرة في ضل تراجع الموارد المجمعة من طرف البنوك بفعل تقلص ودائع قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول .

سجلت سنة 2017 ماقيمته 8.398.333.291 مليون دولار وهو ارتفاع كبير تزامن مع ارتفاع عائدات المحروقات وهدا ما انعكس إيجابا على حجم السيولة المصرفية إلى أنسنة 2021 سجلت أدنى

مستوبمقدار11.232 مليون دولار وهدا ما يؤكد ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص وعدم تطور مستوى الوساطة المالية في الجزائر من جهة، وبين الحجم الكبير الذي لازال يمثله القطاع العام .

وهنا نلاحظ ان الائتمان المصرفي يرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي حيث كلما زاد الائتمان زاد النمو الاقتصادي وخاصة بعد تطوير الجهاز المصرفي وتقيم تسهيلاتللمستثمر الجزائري بعد ارتفاع اسعار البترول والبحبوحة المالية.

المطلب الثالث: دور التمويل الدولي والمحلي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري

يعد التمويل الدولي احدى الركائز الاساسية للاقتصاد، حيث قامت الجزائر من خلال الاصلاحات التي قامت بها لتهيئة بيئة مناسة لجلب الاستثمارات الاجنبية.

أولا: التمويل الدولي في ظل الاقتصاد الجزائري:

بعد قيام الجزائر بعدة تصليحات هيكلية وخاصة تلك التي نص عليها صنوق النقد الدولي، حيث اعطتتحولا كبيرا في اتجاه النمو الاقتصادي.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: [42]

يعتبر الاستثمار الاجنبي اهم الخطط التي تنتهجها الحكومات لزيادة فرص تمويل ورفع العائد المحلي وذلكبوضع خطط استثمارية في اطار السياسة الاقتصادية العامة.

الشكل رقم II- 5: حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرالى الجزائر خلال فترة 1990-2021:

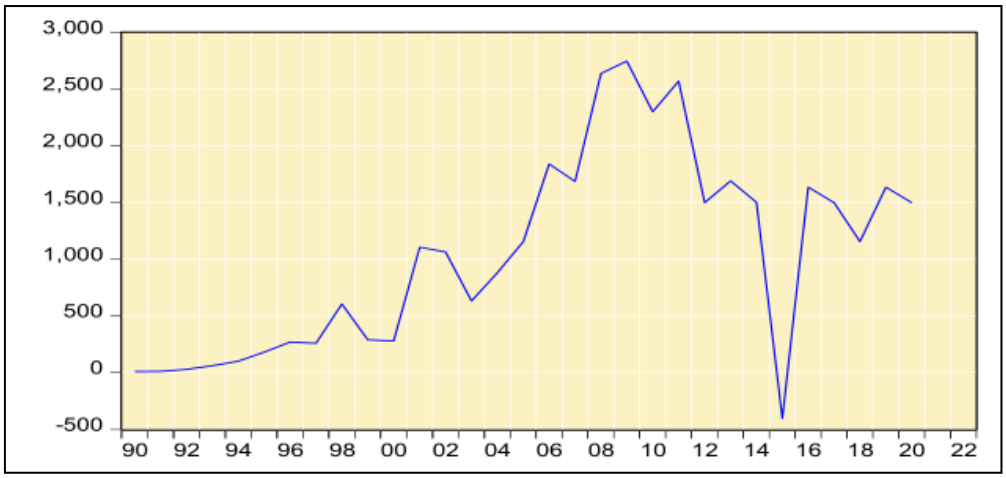

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البك الدولي

بعد قيام الجزائر بعدة تصليحات هيكلية وخاصة تلك التي نص عليها صنوق النقد الدولي، حيث اعطت تحولا كبيرا في اتجاه النمو الاقتصادي، حيث شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر خلال

[42]- كريمة رباط، عبد القادر بريش، اثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، خلال الفترة 1990-2015 ،مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد1، 2018

فترات متعددة تدبدبات كبيرة فقد تراوحت بين 11.6387 مليون دولار و270.000 مليون دولار في فترة1990-1995 وحتى 1999 بسبب ما عاشت الجزائر من عزلة غامضة لأكثر من عشرة سنوات وقامت أزمة اقتصادية حادة وانكماش مس جل القطاعات الإنتاجية، وتفاقم تدهو رمؤشرات التنمية البشرية الذي عكسته الأوضاع المأساوية آنذاك.

بعد ذلك تحسنت خلال سنوات 2000-2004 بحوالي280.100 مليون دولار و881.900 مليون دولار سنة 2001 التي سجلت أعلى قيمة وقتها بمبلغ 11.079.000 مليون دولار وهدا راجع أنذاك للبرنامج الانتخابي للسيد رئيس جمهورية الذي شجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ونتيجة توفير الاستقرار السياسي للبلاد إضافة إلى البرامج الاقتصادية المتمثلة اغلبها في تشجيع التنمية الاقتصادية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي وتعديل اتفي قانون الاستثمار قصد التسهيل على المستثمرين الجزائريين العرب والأجانب الدخول إلى سوق الاستثمار بالجزائر.

سجلت سنة 2008 تدفقات قدرت بـ: 26.386.070 مليون دولار والتي تعتبر كنتيجة للبرامج السابقة خاصة بعد دخول عدة شركات أجنبية وانطلاق مشاريعها التي بدأت تجني ثمارها مما انعكس على الاقتصاد المحلي وعلى غرار دلك نذكر شركة الاتصالات اوارسكوم ومتعامل نجمة وشركة سيدار وهده الاستثمارات العربية جاءت نتيجة لتضييق على رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية وبحث عن أسواق آمنة، والجزائر مع بداية خروجها من عزلة دامت 22سنة ,كانت إحدى الدول المرشحة لاستقطاب جزء من هذه الأموال نظرا لتعطشها للاستثمارات في ميادين عديدة وعدد سكانها كبير مقارنة بدول الخليج العربي وبالتالي تملك سوق واسعة تجعل أي مشروع جادا يعرف نجاحا مثمرا وقد تصل نسبة الربحية في قطاع العقار حسب تقديرات خبراء اقتصاديين إلى % 122 وهي أرباح خيالية ويتم التستر عليها بالتهرب من الضرائب.

- إلا أنها انخفضت مع نهاية 2008لتصل إلى 26.386.070 مليون دولار نظرا لأن العديد من الشركات العربية تأخرت في الحصول على التراخيص اللازمة لبداية نشاطها، كما طرحت مخاوف حول الوضع الأمني وإشكالية تراجع الجزائر في دعم الاستثمارات الأجنبية من خلال إلزام الطرف الأجنبي بالشراكة مع طرف جزائري حصته51 % مع إعادة استثمار جزء من الأرباح في الجزائر.

في سنة 2012 تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 15.004.024 مليون دولار وهذا يعكس منحنى انخفاض الاستثمارا ت في العالم، إلا أن الجزائر ذات موقع جغرافي مثالي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك المستثمرون يفضلون اكتشاف الأسواق الأفريقية من خلال الجزائر التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي على غرار الدول التي مسها الربيع العربي ورغم التوجهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية، إلا أن الجزائر كانت من أهم الدول المستقبلة للاستثمارات في وقت عرفت الاستثمارات بإتجاه تونس والمغرب ارتفاعا لكنه ينبغي على الجزائر أن الوقت قد حان لإقامة علاقات تجارية مع الدول التي هزتها الأزمة المالية العالمية على غرار اسبانيا، ايطاليا

واليونان مؤكدا أنه على الجزائر الاستفادة من مؤهلات الدول المتقدمة على المدى البعيد، الا أن الجزائر سجلت انخفاضا حادا على الرغم من توفرها على البيئة السياسية والاقتصادية المواتية نسبيا والصحة المالية، إذ أن البلاد لم تفلت من الاتجاه العالمي نحو الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يرجعه مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية أن تمركز الاستثمارات في قطاع المحروقات هو سبب الحد من كثرة توافد الاستثمارات.

سنة 2014 سجلت 15.034.531 مليون دولار وهي زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات التي قبلها وحتى في سنة 2017 بقية النسبة على حالها تقريبا بحوالي 15.002.351 مليون دولار وهدا نتيجة للركود الذي شهده مجال الاستثمارات وتدبدبات في سوق المالمما تنعكس أثاره بشكل سلبي على الدول المستقبلةللاستثمارالأجنبي، سنة 2021 سجلت 3.039.171 مليون دولار حيث أنالجزء الأكبر من هده الاستثمارات ترتكز في مجال الطاقةولاتساهم في التنويع الاقتصادي، وتسعى الحكومة حاليا إلى رفع القيود على جلب هده الأخيرة من خلال تعديل في إطار قاعدة 51/49 بالنسبة للقطاعات غير الإستراتيجية، وفي انتظار الكشف عن قانون الاستثمار الجديد وقانون المحروقات المعدل اللذان ينتظر منهما رفع المزيد من العقبات البيروقراطية، وتوفير استثمارات جادة وتشجيع استقطاب رؤوس الأموال، مع ضرورة استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي.

2. تحويلات المهاجرين:

تعد الجزائر من أهم الدول المصدرة للمهاجرين، حيث بلغ عددهم حوالي 1.2 مليون مهاجر سنة 2009 مما جعل الاقتصاد الوطني يستقطب مانسبته 02% من الناتج المحي الخام، اد تحتل تحويلات المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد عوائد البترول،

الشكل رقم II- 6: حجم تحويلات المهاجرين الوافدة الى الجزائر خلال فترة 1990-2021:

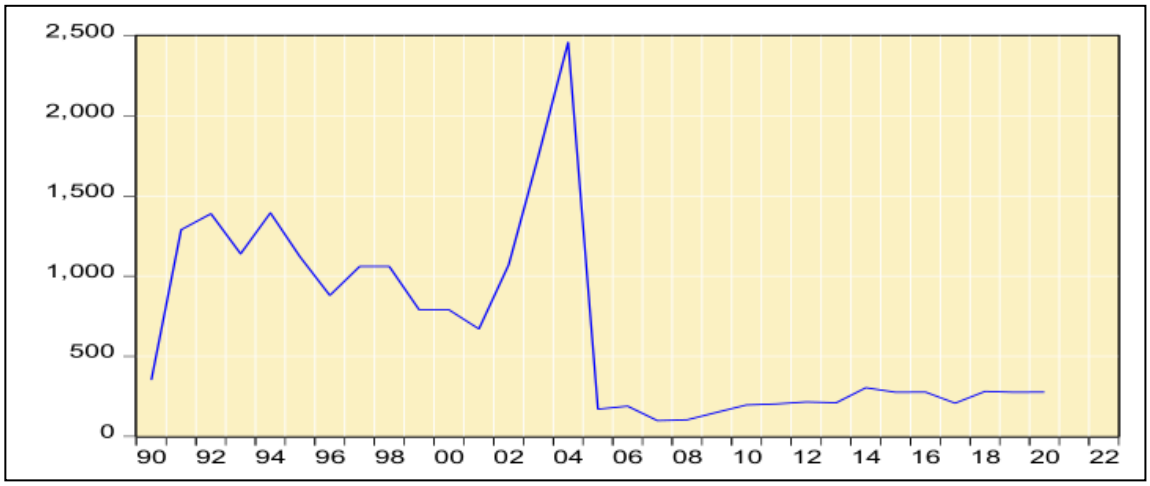

المصدر : البنك الدولي البيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

سجلت سنوات من 1990 إلى غاية 1995 مابين 3.520.000 مليون دولار 11.220.000 مليون دولار نظرا لتواجد عدد كبير من مهاجرين في ظل الأوضاع السياسية التي شهدنها تلك الفترة. سنوات 2000 إلى 2004 تراوحت هده التحويلات بين 7.900.000 مليون دولار و1.986.800 مليون دولار و2.460.000 مليون دولار وهدا الارتفاع دفع بالحكومة الجزائرية على غرار باقي الدول الإفريقية التي تعرف مثل هده التحويلات سواء عبر قنوات رسمية أو غير رسمية وعملت على تغطية هده العملية وتقليص مشقة التنقل إلى البنوك بحيث تعاقدتمؤسسةwestem union مع بريد الجزائر، زد على دلك تخفيف تكلفة التحويل.

سنة 2004-2008 سجلت 1.040.000 مليون دولارهنا كانتاكبر تحويلات واردة من فرنسا بنسبة 90% بطبيعة تواجد اكبر عدد من جزائريين بها .

سنة 2012-2017 تراوحت بين 2.148.412 مليون دولار و2.069.741 مليون دولارتكونت من مدخرات المهاجرين المقيمين وأجور المتقاعدين الدين عاد إلى ارض الوطن وتحولت أموالهم من رف الصناديق التقاعد بالخارج وتستحوذ البنوك الجزائرية على نسبة الأكبر من هده التحويلات نتيجة وجوب على المستفيد أن يكون له حساب جاري من اجل استقطاب هده الأموال، فبنك الجزائر للتنمية يأتي في المرتبة الأولى بحجم تحويلات وهدا ما ينعكس على سيولة بهده البنوك.[43]

سنة 2021 3.039.171 مليون دولار تحسن ملحوظ خاصة بعد انكشاف جائحة كوروناالتي أبرزت الحاجة إلى تسريع العمل الجماعي بما يتماشي مع الأطر الجماعية العالمية خاصة بعد تضخيم للحواجز الهيكليةالتي فرضت في سنة 2020 وبداية 2021وقد أشار تقرير عن بعثة صندوق النقد الدولي مؤخرا على تحسن ملحوظ في مجال التنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما الأموال التي تحولت عبر قنوات غير الرسمية، فهناك صعوبة في إحصائها بأرقام دقيقة، إلا أن المتفق عليه هو احتلالها نسبة كبيرة من حجم التحويلات، نتيجة لارتفاع سعر الصرف الموازي ونشاط السوق السوداء حيث يصل سعر الصرفالاورو واحد إلي 150 دج مقابل 103 دج في البنك الوطني، ومن جهة أخرى نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين تكون سنوية.

أما بالنسبة لاستخدام هده الأموال في الاقتصاد الجزائري فنجدها بصفة عامة توجه للاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في جميع القطاعات، ونجد قطاع التصنيع في المرتبة الأولى حسب تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3. المنح والمساعدات الأجنبية:

تتميز المساعدات الرسمية للتنمية بضآلة حجمها مقارنة ببقية مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الجزائر،

[43]- اثر تحويلات مهاجرين، مرجع سابق

الشكل رقم II- 7: المنح والمساعدات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

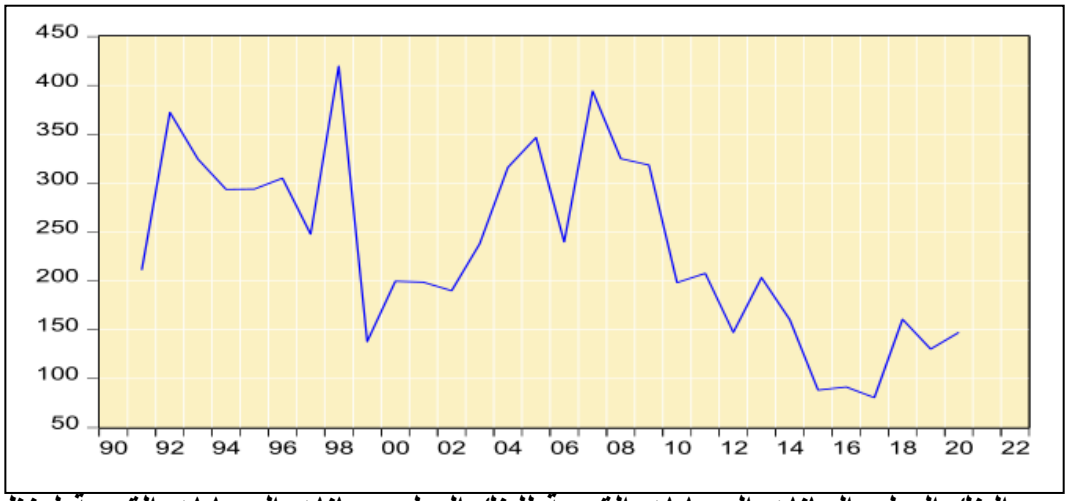

المصدر : البنك الدولي البيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

سجلت سنوات 1990-1991 مايقارب 2.111.700 مليون دولار لتشهد ارتفاعا يصل إلى 2.939.000مليون دولار خلال سنة 1995وحوالي 3.050.400 مليون دولار سنة1996 وهنا في هدهالفترة التي شهدت أوضاع سياسية مضطربة أثرت وبشكل سلبي على الاقتصادالوطني وجاءت هده المنح والمساعدات من هيئات دولية سواء عربية أو أجنبية وكان هدفها تعزيز ديمقراطية والاستقرار في البلدان النامية وتسهيل انتقال إلى اقتصاديات السوق الحر وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية، لتنخفض نوعا ما سنتي 2000 و2001 سجلت حوالي 1.996.200 مليون دولار و1.986.800 مليون دولار وهدا نظرا لبداية انتعاش الاقتصاد المحلي بعد الاستقرار السياسي الذي ساعد على جلب الاستثمار الأجنبي إلا أنها ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2004بقيمة: 3.162.000 مليون دولار ليصل إلى3.250.500 مليون دولار سنة 2008 وهنا كان الهدف منها تعزيز فرص الحصول على المواد الخام التي كانت الدول المانحة في حاجة ماسة إليها وإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية.

لتشهد الفترة من 2012-2017 تسجيل 1.473.200 مليون دولار وتنخفض بنسبة كبيرة 174.679 مليون دولار وهدا الانخفاض راجع لارتفاع معدلات النمو الصناعي بعد استغلال مختلف المشاريع الاستثمارية، وسجلت سنة 2021 حوالي 2.034.200 مليون دولار، ونلاحظ هنا أن قيمة المساعدات الخارجية الممنوحة لكل من قطاعات الزراعة والصناعة أو الخدمات وغيرها من قطاعات الاقتصادية ليس لها تأثير واضح وثابت على نمو هده القطاعاتوبالنسبة للناتج المحلي الذي ينعكس على الدخل الفردي وهدا راجع للتذبذبات المسجلة خلال هده السنوات إلا انه يبرز دورها في تحفيز النمو الاقتصادي باعتبار أن الجزائر من الدول متوسطة الدخل الفردي ومن خلال دعم البرامج التحتية والقطاعات الإنتاجية والصحة والتعليم .

4. القروض الأجنبية:

تميز القروض الأجنبية بمساهمتها البارزة في التنمية لكبر حجمها مقارنة ببقية مصادر التمويل الخارجي للتنمية فيالجزائر،

الشكل رقم II- 8: حجم القروض الاجنبية وافدة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

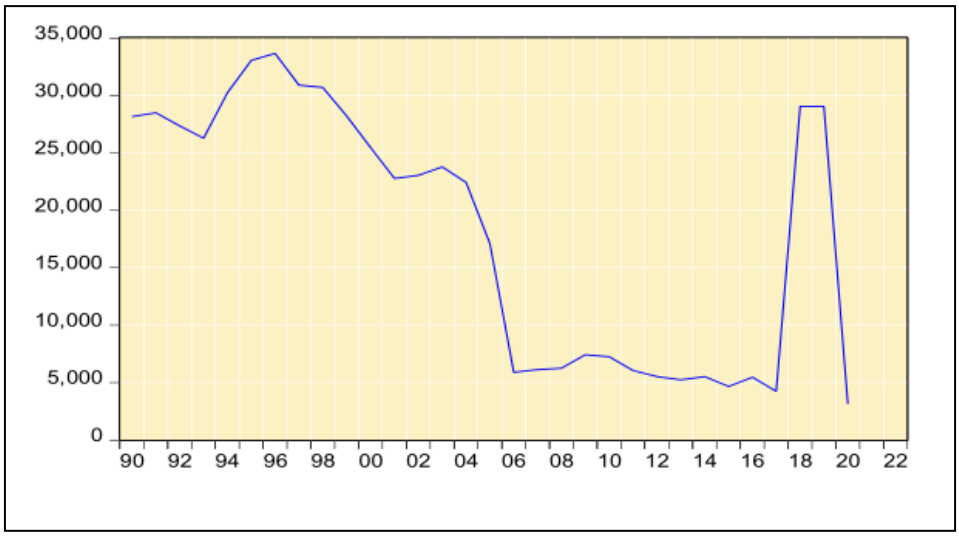

المصدر : البنك الدولي البيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ففي سنوات 1990-1991 مايقارب 281.539.090 مليون دولارو 284.899.630 مليون دولار لتشهد ارتفاعا يصل إلى 330.514.400مليون دولار خلال سنة 1995وحوالي 336.538.840 مليون دولاروهنا في هدهالفترة التي شهدت أوضاع سياسية مضطربة أثرت وبشكل سلبي على الاقتصادالوطني وتدخل صندوق النقد الدوليوفرض هيمنته على الاقتصاد المحلي، لينخفض نوعا ما سنتي 2000 و 2001 سجلت حوالي 254.769.340 مليون دولار و 227.638.860 مليون دولار وهدا نظرا لبداية انتعاش الاقتصاد المحلي وتحرير من مديونية الخارجية ليواصل في هدا الانخفاض لعدة سنوات منها سنة 2004بقيمة: 224.265.500مليون دولار ليصل إلى62.463.920مليون دولار سنة 2008 وهنا بفضل البرامج المتبعة وزيادة الاستثمارات العربية مما أدى إلى الاستغناء عن المساعدات الدولية بشكل كبير.

لتشهد الفترة من 2012-2017 55.156.260 مليون دولار و 55.212.980 مليون دولار على توالي وهدا الانخفاض راجع لارتفاع معدلات النمو الصناعي وسجلت سنة 2021 سجلت حوالي 557.862 ملون دولار وهو اخفض معدلمقارنة بالسنوات السابقة.

ثانيا: دور التمويل المحلي والدولي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري:

1. مؤشر تنافسية لبعض الدول العربية:

يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حيث يقيس قدرة الدول على الابداع والابتدار والتنمية الاقتصادية والادارة الحكيمة للموارد، ويتم حسابة على اساس مجموعةمن المعايير المتعلقة بالاداء الاقتصادي، الهيكلي والتكنولوجي والتعليمي والصحي والبيئي

الجدول رقم II– 1:مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2014–2020

	2015/2014		2018/2017		2020/2019	
	144 دولة		137 دولة		141 دولة	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
السعودية	5.1	24	4.8	30	63.6	36
قطر	4.2	16	5.1	25	68.3	29
الامارات	5.3	12	5.3	17	71.6	25
مصر	3.6	119	3.9	100	53.5	75
تونس	4	87	3.9	95	54.8	93
الجزائر	4.6	65	4.4	82	44.3	87

المصدر: تقارير التنافسية العالمية

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك فجوة تنافسية بين دول الدول العربيةحيث تذبذب مؤشر بين ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، والجزائر على غرار باقي الدول العربية سجلت انخفاض في مؤشر خلال سنوات 2015/2014 حيث احتلت المرتبة 65 بقيمة4.6لترتفع للمرتبة82 بقيمة 4.4 خلال سنوات 2016/2015ويعود السبب الى التقدم الكبير في المؤسسات وارتفاع قيمة الاستثمارات، واصل الارتفاع ليصل سنوات 2017/2016 لتحتل المرتبة 88 بقيمة 4.3وهدا راجع لتراجع قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي لكنه تراجعت الى المرتبة 82 بقيمة 4.4وفي سنوات 2018/2017 ويعود السبب الى تراجع مؤشر كفاءة الاسواق وبروز مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ادارة البنية التحتية، الا انه شهد استقرار خلال سنوات 2019/2018 و2020/2019 بمرتبة 87 لكن انخفض قيمة من 57.8 الى 44.3 وهدا راجع لتقدم قطاع الاعمال.

لقد اظهر مؤشر تنافسية الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقرير تنافسية العالمية وهدا راجع لفشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصاد .

ورغم تدخل الحكومي لتمويل المشاريع وزيادة حجم الاستثمارات وترقية قطاع المؤسسات الا انه انعكس بالسلب على مؤشر تنافسية.

2. حوافز جاذبية بيئة الأعمال:

حرص المشرع الجزائري في قانون تطوير الاستثمار الناجح على وضع جملة من الضمانات ندكر منها:

– يكون موضوعها التعهد بضمان حقوق المستثمر الأجنبي وعدم اعتماد سياسات من شأنها الإخلال بحقه ويتجسد ذلك في النقاط التالية:

– المساواة في المعاملة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب وتتحلى المعاملة الوطنية في القانون 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، حيث نص على أن الأجنبي في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار يعاملون معاملة الجزائريين.

– تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وذلك حسب نص القانون ومفادها أن أي مراجعة وإلغاء في المستقبل لن يمس الاستثمارات المنجزة إلا في حالة طلب المستثمرة ذلك صراحة.

– التحويل الحر للرأسمال وعائداته و ذلك حسب نص المادة31من ذات القانون.

– عدم تعرض الاستثمارات المنجزة للمصادرة الإدارية وفي حالة حدوث ذلك لابد من تعويض عادل.

– لم يهمل المشرع الجزائري الضمانات الإجرائية بأعطائها هي الأخرى أهمية ومكانة في قانون تطوير الاستثمار إذ أنه في حالة قيام نزاع يتم اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة واستثناءا من ذلك إن وجد اتفاقية مهما كانت طبيعتها فيتم اللجوء إلى المصالحة أوالتحكيم وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار.

3. مؤشر اداء بيئة الاعمال :

يوضح الجدول التالي اداء مؤشر بيئة الاعمال واتجاهاتها خلال الفترة 2006–2018مع تسجيل فرق في ترتيب لكل سنة حتى نتمكن من تفسيرها: [44]

الجدول رقم II– 2: مؤشر اداء بيئة الاعمال في الجزائر متوسط الفترة 2006–2018

السنوات	المرتبة	الاتجاه
2007- 2006	103	3,4
2013 – 2012	144	2,5
2014–2013	144	2,9
2018–2017	122	3,3

[44]– فضيل خان،شعيب محمد توفيق، بعنوان الضمانات والحوافز التي تبناها المشرع الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، بسكرة، 2019

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2022

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائرسجلت خلال سنوات 2007-2006مرتبة 103 باتجاه 3.4 ضمن مؤشر التنافسيةالعالمية وتراجعت قيمة هدا المؤشرخلال سنوات 2012 و2014بتسجيل انخفاض باتجاه 2.9وهدا راجع لتراجع انخفاض في مؤشر المؤسسات، ليرتفع خلال سنوات 2017-2018 باتجاه 3,3.

حيث اظهر مؤشر العام للتنافسيةالوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري، وهدا ما يعكس فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها وإدماج مؤسساته في الأسواقالعالمية، حيثاظهر أداء المؤشرات الفرعية مكمن الضعف التي يتعين على الدولة التركيز على إصلاحها، حيث لمسنا ضعف مؤشر المتطلبات الأساسية للاقتصاد الجزائري.[45]

ثالثا: مؤشرات الحوكمة ودورها في نمو الاقتصادي:

ازداد اهتمام الجزائر بالحكم الراشد خاصة بشان مكافحة الفساد والرشوة التي أصبحت تعد من الانشغالات الرئيسية للدولة باعتبارها من اهم العوامل الكابحة للنمو.

1. مؤشر المساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم وكذا مختلف الحريات الممنوحة لهمحيث وضعت البيانات الإحصائية نسب متزايدة، حيث كان سنة199614.5% ليرتفع لحوالي 18.90 %خلالسنة 2002 وهدا نظرا لزيادة حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وواصل الارتفاع ليبلغ 20.67%سنة 2008، حيث شهدت هذه الفترة تكوين لعديد من قنوات التلفزيونية وتكوين جمعيات الفاعلة في مختلف ميادين والقدرة على إبداء الرأي فيعدة أمور كانت من قبل من الممنوعات، ليصل لأعلى نسبة له بمقدار 25.12% خلال سنة 2014 إلا انه انخفض في سنوات الأخيرة لتسجل سنة2017 بما مقداره 23.15% .

2. مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومات، حيث سجلت خلال سنة1996 نسبة 5.31%وهي اخفض نسبة نظرا لما شهدنه تلك العشرية من أوضاع أمنية، لترتفع لحوالي 6.87 %خلال سنة 2002 وهدا بعد تفعيل سياسة وئام المدني وتفشي حالة الأمن وكذلك حرية الصحابة وتشكيل لجان مراقبة الانتخابات التشريعية ولجنة وطنية لترقية حقوق الإنسان، ليسجل أعلى نسبة ارتفاع 14.90%خلال سنة 2008، حيث شهدت هذه الفترة استقرار سياسي كبير واستقرار الحكومة، لينخفض بعدها بنسبة كبيرة 9.52% خلال سنوات 2014 نظر لما شهده من تضييفات للممارسة في حق حرية التعبير، الاحداث الارهابية التي شهدها قصر الحكومة، إلا انه ارتفع في سنوات الأخيرة لتسجل سنة 2017 نسبة 14.76% خاصة بعد الحراك الذي سار في ظروف أمنة.

[45]- ابتسام رزوق،عبد الرؤوف حجاج، تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العامي خلال الفترة 2010-2019، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 01، سنة 2022.

3. مؤشر نوعية التنظيم: وهو يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التي تسمح بتشجيع وتنمية القطاع حيث سجلت سنة 1996نسبة 20.10% وهنا كانت صدور عدة لوائح وتنظيمات نظرا لحالة الطوارئ المفروضة، لتشهد أعلى نسبة 29.59 %خلالسنة 2002، ليسجل انخفاض بنسبة 21.35% لسنوات 2008، حيث شهدت هذه الفترة استقرار، لينخفض بعدها بنسبة كبيرة 8.17%خلال سنة 2014، نظر لاستقرار الأوضاع وعدم صدور لوائح تنظيمية جديدة وإبقاء معظم القوانين سارية المفعول، إلا انه ارتفع نوعا ما في سنوات الأخيرة حيث سجلت سنة 2017 نسبة 10.57%خاصة بعد الحراك وتعاقب عدة حكومات وتعديلات جذرية على غرار تعديل الدستور.

4. مؤشر فعالية الحكومة: يقيس جودة الخدمات العامة، جودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، حيث سجلت 1996نسبة 13.11%وهي اخفض نسبة نظرا لما شهدته تلك العشرية من أوضاع، لترتفع لحوالي 31.14%خلال سنة 2002، ليسجل نسبة استقرار نوعا ما بنسبة 31.06%خلال سنة 2008، حيث شهدت هذه الفترة استقرار سياسي كبير وتسجيد الحكومة للبرامج المسطرة، ارتفع بعدها بنسبة 35.09 %خلالسنة2014نظر لما شهده القطاع الاقتصادي من استثمارات جديدة في مجال الصناعة ودعم المشاريع المحلية وإنشاء مؤسسات، في سنوات الأخيرة سجلت سنة 2017 نسبة 30.28%، وكذا سنة 2019 و2020 نسب 33.65% و31.25% على توالي خاصة بعد جائحة كورونا التي اثبت فيها الحكومة الدعم الكبير لمختلف شرائح المجتمع.

5. مؤشر سيادة القانون: وهو يقيس مدى ثقة الوكلاء والمعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها لاسيما الإيفاء بالعقود، وعمل الشرطة والمحاكم، سجلت سنة 1996نسبة 12.56%وهي اخفض نسبة نظرا لخصوصية هده الفترة، لترتفع لحوالي 33.16 %خلالسنة 2002 وهي أعلى نسبة سجلت خاصة بعد التفاف الشعب حول القرار المتخذة في تلك الفترة والالتزام الجماعي بها، لنخفض نوعا ما بنسبة 25.48% سنة 2008، وكذلك انخفض بعدها بنسبة 24.03%خلالسنة 2014وكذلك في سنوات الأخيرة ففي سنة 2017 سجلت مقدار 19.23% خاصة بعد تعاقد عده حكومات وعدم تحسين القدرة الدخل الفردي.

6. مؤشر ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، واستحواذ أصحاب المصالح حيث سجلت سنة 1996 نسبة 33.33%نظرا لما شهدنه تلك العشرية من أوضاع، لتنخفض لحوالي 23.23 %خلال سنة 2002، وهذا راجع لجهود دولة في مكافحة ظاهرة الفسادحيث تم تعديل قانون الصفقات العمومية لإضفاء شفافية اكبر على عملية إسناد المشاريع العمومية وإعداد قوانين جديدة مثل قانون مكافحة الرشوة وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ليرتفع بنسبة 33% لسنة 2008 حيث شهدت هذه الفترة تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، إلا إن ما تنشره الجرائد اليومية من فضائح الفساد دليل على شيوعه بين المسئولين في الدولة أو بين الموظفين

العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوى، انخفض بعدها بنسبة 32.21 %خلالسنة 2014، في سنوات الأخيرة سجلت 2017 نسبة 30.28%، .

7. نلاحظ: أنه لكل من مؤشر ضبط الفساد والاستقرار السياسي وكذلك نوعية والتنظيم لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث أن تفشي الفساد يؤدي إلى عدم فعالية الحكومة التي بدوها تؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية

: استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي الترويجي(Ragnar A. K. Frisch) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.[46]

وبصفة عامة، يمثل الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يستخدم النظرية الاقتصادية، الرياضيات، والنظرية الإحصائية في تحليل العلاقات الاقتصادية، وتتمثل أهدافه الأساسية في[47]: اختبار النظرية الاقتصادية – تفسير بعض الظواهر الاقتصادية – رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية – التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية

مطلب الاول :نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة

أولا . الإستقرارية

1. استقرا ريه السلاسل الزمنية

إن السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات، ...)[48]، وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا " SpuriousRegression " أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديدR، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي[49]".

[46]Humberto Barreto,frankm.Howland ; '' Introductorteconometrics:using monte carlo simulation withmicrosoftexcel '' ; Cambridge UniversityPress ; New York ; U.S.A ; 2006 ;P.10.

[47] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الحديث في الإقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص10

[48]Regis bourbonnais michelterraza، '' analyse des séries temporelles : Application à l'économie et à la gestion '' 3e éd ; dunod ; paris ; 2010 : p . 5

[49]عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الحديث في الإقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق "مرجع سبق ذكره ، ص 634

ومن جهة أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرا على الفترة الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العملية[50]

1. 2. اختبارات الاستقرارية:

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية، وتتمثل هذه المعايير في:

- دالة الارتباط الذاتي(ACF) :Autocorrélation Fonction

- اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Teste

- اختبار ديكي فولار الموسع(AugmentedDicky Fuller)

يقوم افترض اختيار Dickey –Fuller الموسع (ADF) على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t، والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من المهم تحديد درجة التأخر p المناسبة للمتغير التابع، حيث يمكن تحديد طول فترة التأخر p وفقا لمعيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz(SC)

ثانيا: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئةARDL

ان أول خطوة يتم إتباعها قبل إجراء أي اختبار هي دراسة استقراريه السلاسل، وهذه الأخيرة تحدد لنا درجة التكامل التي من خلالها يمكن أن نستنتج النموذج الذي يمكن إتباعه فيتطلب إجراء اختبارات كالتكامل المشترك لـ " انجل وغرائجر Engel and Granger "جوهانسJohannsen أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة ما إذ لم تكن السلاسل مستقرة عند نفس المستوى فيتم إجراء اختبار ARDL في حالة ما كانت السلاسل متكاملة من الدرجة صفر أو عند الفرق الأول.

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Pesaran عام 1997، و Shinad and Sun1998، وكل منpesaran et At 2001ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب إن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ويرى pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDM يمكن تطبيقه بعض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذ كانت عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 2، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقالة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر واختبار التكامل المشترك بدلالة دوبر واتسن أو اختبار التكامل المشترك ل جوهانس.

[50]Damodar N . Gujarati ; '' Basic Econometrics '' :op.cit: p .798

إن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث تستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية تستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل النجل – جرانجر، طريقة جوهانسون، جوهانسجلس، ولتحديد طول فترات الابطاء الموزعة (n)، نستخدم عادة معياريين هما (AIC وSC) حيث يتم اختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC)SCولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من(2001) AletPesaranمنهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة – (boundstestingapproach) أي طريقة اختبار الحدود .

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة لننتقل إلى تقدير علامات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ولأجل ذلك تقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنيه طويلة الأجل) أي:

$$Ho: B1= B2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج .

$$Ho: B1=B2\neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)، تقوم بمقارنة (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al حيث نجد في الجدول لهذا الاختبار قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى، والمتغيرات المتكاملة عند مستواها، أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فغننا ترفض فرضية العدم أي ترفض عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتقبل القرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما غدا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل العلاقة التوازنية في الأجل الطويل .

ثالثا: الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

1. اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity:

هناك العديد من .الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين[51]،من بينها:

1.1 **اختبار Goldfeld – Quandt:**

1.2 **اختبار: ARCH** النماذج من نوع(AutoregressiveConditionalARCH)تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير) لحظي (Heteroscedasticity)يعتمد على الماضي.

2. اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة[52]، وتمثل فرضية استقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات الهامة الطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن قيمة معامل الارتباط (أوالتباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية الصفر، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من بينها:

1-2 **اختبارDurbin –Watson:** يسمح اختبار Durbin – Watsonبالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

2-2 **اختبار(Breusch – Godfrey(BG:**)لتجنب بعض نقائص اختبار Durbin Watson للارتباط الذاتي، قدم كل منBreusch و Godfreyاختبارا عاما للارتباط الذاتي، حيث يستند هذا الاختبار Fisher على اختبار أو اختبار مضاعف لاغرانج"LM Test " ، وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من1(الواحد)، ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر،

3. اختبارات التوزيع الطبيعي:

من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ، وكذلك من أجل إجراء اختباراتStudentعلى المعلمات، يجب أن يتم التحقق من الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، اختبار(1984)Jarque – Bera، والذي يستند على المفهوم الخاص(Skewness+عدم التماثل) وKurtosis(التفلطح)، يسمح بالتحقق من أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي .

[51] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الحديث في الإقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق "مرجع سبق ذكره ، ص 496-498

[52] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الحديث في الإقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق "مرجع سبق ذكره ، ص 440.

المبحث الثالث: نموذج الدراسة.

المطلب الأوّل:صياغة النموذج الدراسة

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها ، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من (Ahmadi Ismail واخرون، إضافة الى دراسة على نجا)، تم صياغة نموذج النمو الاقتصادي بدلالة مصادر التمويل المحلي والدولي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022) :

$$GDP_t = f(CSP_t, INV_t, RMT_t, AID_t, ED_t, FDI_t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1-II)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$GDP_t = \alpha + \underset{(+)}{\beta_1 CSP_t} + \underset{(+)}{\beta_2 INV_t} + \underset{(+)}{\beta_3 RMT_t} + \underset{(+)}{\beta_4 AID_t} + \underset{(+,-)}{\beta_4 ED} + \underset{(+)}{\beta_4 FDI} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2-II)$$

حيث أن :GDP يمثل النمو الاقتصادي؛

CSP: الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (دلالة على التطور المالي)؛

INV: الاستثمار المحلي؛

RMT تحويلات المهاجرين؛

AID: المنح والمساعدات الرسمية؛

ED: القروض الأجنبية؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصيف النموذج

الجدول رقم (II–03): توصيف النموذج

	GDP	AID	CSP	ED	FDI	INV	RMT
Mean	4055.243	232.9809	86.99143	18146.59	1047.169	28.93633	666.1003
Median	4273.313	209.4650	81.82493	22763.89	1107.900	27.00686	303.9171
Maximum	5025.360	419.7300	151.8572	33653.88	2746.931	42.89893	2460.000
Minimum	3164.899	80.55000	50.92593	3150.360	-403.3970	20.67724	99.00000
Std. Dev.	601.6218	93.49331	27.02056	11309.28	875.3434	5.984405	584.2386
Jarque-Bera	3.065014	1.248935	3.533739	4.040249	1.505351	4.304628	8.209603
Probability	0.215993	0.535547	0.170867	0.132639	0.471104	0.116215	0.016493

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ متوسط قيمة النمو الاقتصادي بلغت 4273.31 خلال فترة 1990−2022)، بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين (27.00 إلى 1107.90)، أما الانحرافالمعياري للبطالة بلغ قيمته 601.62 لنفس الفترة وقد سجل اعلى قيمة له للمتغير ED من بين المتغيرات بـ 11309.28، ونلاحظ أيضا أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي عادة (probjarqueBera) أكبر من 5 %، ما عدا (RMT).

- مصفوفة الارتباط

الجدول رقم (II−04) : مصفوفة الارتباط

	GDP	AID	CSP	ED	FDI	INV	RMT
GDP	1						
AID	−0.52	1					
CSP	0.63	−0.42	1				
ED	−0.81	0.32	−0.65	1			
FDI	0.66	−0.08	0.39	−0.68	1		
INV	0.63	−0.42	0.64	−0.64	0.34	1	−
RMT	−0.66	0.34	−0.51	0.66	−0.62	−0.46	1

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد ارتباط قوي عكسي ما بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ومتغير المنح والمساعدات الرسمية، القروض الأجنبية، تحويلات المهاجرين.

1. **الاستقرارية:** ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما (0) أو (1)ا، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة والتعبير على معاملتها كمرونة والإشارة المتوقعة هي بين القوسين.

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 CSP_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 RMT_t + \beta_4 AID_t + \beta_4 ED + \beta_4 FDI + \ldots\ldots\ldots\ldots (3-II)$$

ε_t.

(+) (+) (+) (+) (+,−) (+)

حيث أن:

- اختبار جذر الوحدة

الجدول رقم (II-05) : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة في الفروقات	
	ADFc	الاحتمالات	ADFc	الاحتمالات
GDP	0.54	0.98	-3.21	0.02
CSP	-2.45	0.13	-7.09	0.00
INV	-1.97	0.29	-4.39	0.00
RMT	-2.54	0.11	-6.33	0.00
AID	-1.52	0.50	-3.01	0.04
ED	-1.09	0.70	-5.38	0.00
FDI	-1.29	0.61	-2.94	0.05

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي فولار الموسع (Augmented DICKY Fuller) لجذر الوحدة يتضح إن قيمة إحصائية اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات، وبالتالي يتم قبول فرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي إن هذه السلاسلتعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند اخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح إن قيمة إحصائية هي اقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني ان جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1).

إذن أكد اختبار ديكي فولار (AugmentedDicky Fuller) ان جميع السلاسل الأصلية مستقرة متكاملة من الدرجة (1) وبالتالي يمكن المرور لإجراء تطبيق منهجية (ARDL)، وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى

2. **اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذجARDL** قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسب LagLenght كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل

كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لالغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية ، ، ،) حيث يمثل AIK information criterion (Akaike) S (Schwarz
(BayesianCriterion و HK (Quinn criterion) لثلاث نماذج أشعة انحدارية ذاتية

الجدول رقم (II-06): معايير اختبار درجة تأخر VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1293.071	NA	5.04e+31	92.86223	93.19528	92.96405
1	-1179.819	161.7884*	5.74e+29	88.27281	90.93722*	89.08735
2	-1109.842	64.97855	2.74e+29*	86.77446*	91.77023	88.30172*

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار *

يتضح من الجدول رقم (6) أن درجة التأخير المثلى هي (2) وذلك حسب معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر إلى صغرحجم العينة.

الشكل رقم : (II-09) اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

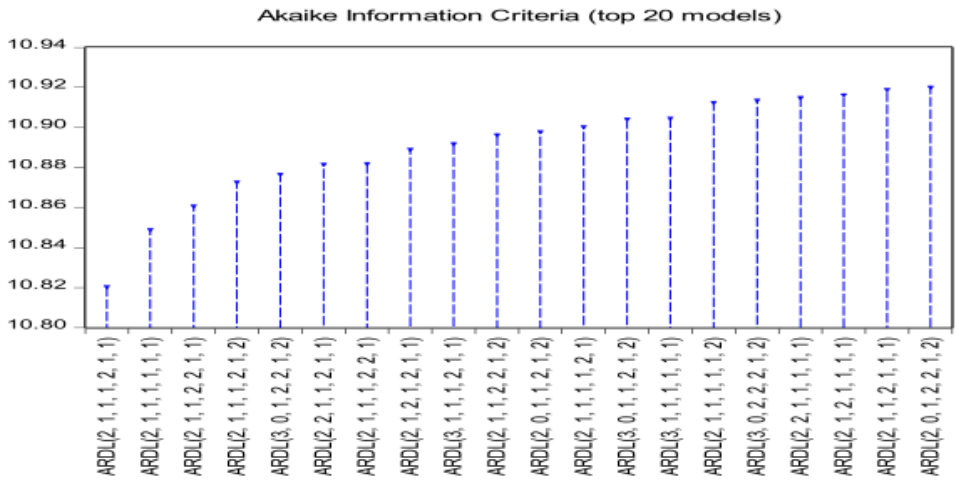

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه إن فترة الإبطاء المثلى هي (2.1.1.1.2.1.1) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج (2.1.1.1.2.1.1) ARDL .

3 . **اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود ARDL Bounds Tests)**: نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \Delta GDP_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta CSP_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \Delta INV_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \Delta RMT_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \Delta AID_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \emptyset_i \Delta ED_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_i \Delta FDI_{t-i}$$

$$\varphi_1 GDP_T + \varphi_2 CSP_t + \varphi_3 INV_T + \varphi_4 RMT_t + \varphi_5 AID_t + +\varphi_6 ED_t + \varphi_7 FDI_t + U_t$$

حيث $\gamma، \emptyset، \vartheta، \sigma، \omega، \alpha، \delta$، φ_7 ،φ_6،φ_5 φ_4 ،φ_3 ،φ_2 ،φ_1 المستقلة في الأجل القصير، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و Ut هو الباقي.

وضح نموذج ARDL أن البطالة يمكن شرحها عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (Ho) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = \varphi_7 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq \varphi_7 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL wald Tests) و (ARDL Bounds Tests والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

3 -1 اختبار الحدود (Wald Tests)

الجدول رقم (II-07): اختبار الحدود (Wald Tests)

Stasistic Test	القيمة	الاحتمال
F_statistic	18.79	0.000
Chi_suare	131.58	0.000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من اجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald Tests) حيث يتم إخبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب عاقة توازنية طويلة الأجل، مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بحيث

$$\begin{cases} H_0 : C_1 = C_4 = C_6 = C_8 = 0 \\ H_1 : C_1 \neq C_4 \neq C_6 \neq C_8 \neq 0 \end{cases}$$

خلال الجدول الذي اقترحه Pesaran and al (2001) يشير احتمال إحصائية فيشر (0.00) إلى أنها اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وهو ما يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو ما يوضحه الجدول (5) انظر ملحق رقم (6) ، ويوجد ضمن اختبارات الحدود ما يؤكد أيضا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل اختبار(

Bounds Test على النحو التالي.

1.3 اختبار الحدودARDLBound Test

الجدول رقم (II-08):اختبار الحدودBound Test

الإصدار	المحسوبةSatistic-F	
النموذج	5.28 نموذج ا 5.28	
القيم المحرجة	الحد الأدنى	الحد الأقصى
عند مستوى معنوية 10%	2.94	1.99
عند مستوى معنوية 5%	3.28	2.27
عند مستوى معنوية 2.5%	3.61	2.55
عند مستوى معنوية 1%	3.99	2.88

النتيجة: وجود علاقة تكامل مشترك

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (17) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (5.28) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى(3.28) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نرفض فرضية العدم) القائلة بعدم وجود تكاملمشترك ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

4. تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعدالتأكد بعدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والبطالة واعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (2.1.1.1.2.1.1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (9) و (10).

الجدول رقم (II-09) تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T- المحسوبة	الاحتمال
CSP	-11.32410	-2.552253	0.0254
INV	32.62883	2.012918	0.0671
RMT	-0.023767	-0.127512	0.9006
AID	-5.968929	-5.887279	0.0001
ED	-0.000789	-0.056656	0.9558
FDI	0.577802	4.427793	0.0008
C	4993.020	6.289555	0.0000
(F-Statistique)=347.7 F-Statistique =0.00 R^2= 0.91 DW= 2.48			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL).

الجدول رقم (II -10): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ EMC (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	المحسوبة -T	الاحتمال
D(GDP(-1))	0.714147	8.757095	0.0000
D(CSP)	-3.679318	-8.937784	0.0000
D(INV)	19.93217	8.392203	0.0000
D(RMT)	-0.078656	-4.903422	0.0004
D(AID)	0.082685	0.765646	0.4587
D(AID(-1))	0.197478	1.762773	0.1034

0.0004	−4.800651	−0.005414	D(ED)
0.4915	−0.709582	−0.008935	D(FDI)
0.0000	−8.183526	−0.210010	CointEq(−1)*
Cointeq = GDP − (−11.3241*CSP + 32.6288*INV −0.0238*RMT − 5.9689*AID −0.0008*ED + 0.5778*FDI + 4993.0201)			

المصدر :مخرجاتبرنامج Eviews 10

المطلب الثاني: تحليل النتائج

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم أهم تفسيرات الاقتصادية والتحليل الإحصائي المتوصل إليه ضمن الدراسةالقياسية.

أولا:تحليل نتائج على المدى القصير

من خلال جدول السابق (8) نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي (0.21−) ومعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (021) إلى أنه عند انحراف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل (1−1) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 21% الانحراف خلال الفترة، وان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا AID FDI في الفترة الحالية.

ثانيا:تحليل نتائج على المدى الطويل

يتضح من خلال نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج المدى الطويل، أن قدرة تفسيرية جيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد53، واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.91، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (FDI ED CSP،AID RMT INV)تشرح 91% المتغير التابع (GDP) و 9% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع(GDP)و 9 المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

[53]Bourbonnais, Régis. Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod, 2015, p 54-55.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت54 (Test de Student) نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية. وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن 0 > 00= stat–Fprob,05)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباطذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا (RMT ,INV , ED) أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي عند المستوى (5%)،

ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت لا تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص النمو الاقتصادي.

– **التحليل الاقتصادي للنموذج:** اقتصاديا الدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل تحويلات المهاجرين المنح والمساعدات الرسمية، القروض الأجنبية، الائتمان المقدم للقطاع الخاص إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة، ولا تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. أما معامل متغير الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (GDP).

و يمكن تفسير معاملات الدالة على تفسير النمو الاقتصادي في المعادلة على النحو التالي:

- ✓ اذا تغير مقدار الائتمان المقدم بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغير عكسيا بـ 11.32 وحدة.
- ✓ اذا تغير مقدار الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغير طرديا بـ 32.62 وحدة.
- ✓ اذا تغير مقدار تحويلات المهاجرين بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغير عكسيا بـ 0.02 وحدة.
- ✓ اذا تغير مقدارالمنح والمساعدات الرسمية بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغيرعكسيابـ 5.96وحدة.
- ✓ اذا تغير مقدار القروض الأجنبية بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغير عكسيا بـ 0.00007 وحدة.
- ✓ اذا تغير مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فان النمو الاقتصادي يتغير طرديا بـ 0.57وحدة.

المطلب الثالث: الاختيارات التشخيصية لنموذج

من أجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية.

54– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص 198–197.

أولا: سلسلة البواقي

الجدول رقم (II-11): اختبار استقراريه سلسلة البواقي

Date: 05/08/23 Time: 08:41
Sample: 1990 2022
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

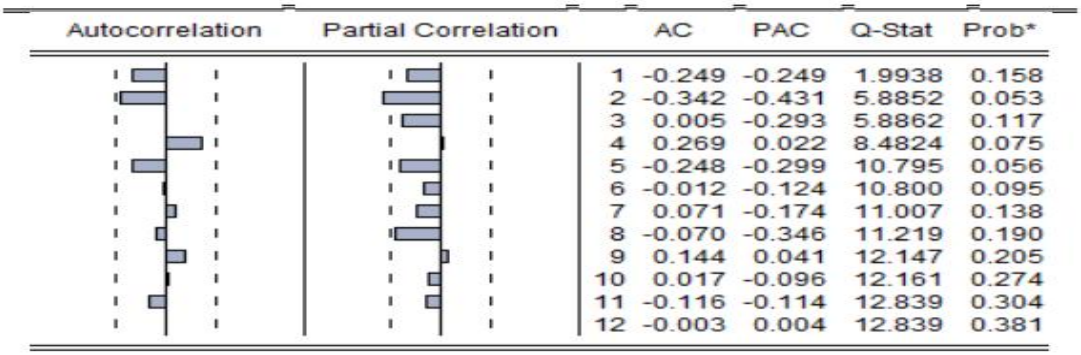

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.249	-0.249	1.9938	0.158
		2	-0.342	-0.431	5.8852	0.053
		3	0.005	-0.293	5.8862	0.117
		4	0.269	0.022	8.4824	0.075
		5	-0.248	-0.299	10.795	0.056
		6	-0.012	-0.124	10.800	0.095
		7	0.071	-0.174	11.007	0.138
		8	-0.070	-0.346	11.219	0.190
		9	0.144	0.041	12.147	0.205
		10	0.017	-0.096	12.161	0.274
		11	-0.116	-0.114	12.839	0.304
		12	-0.003	0.004	12.839	0.381

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أنّ احتمال الاحصائية Q- statistique أكبر من 0.05 وهي مؤشر على استقراريه سلسلة البواقي .

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque – berraNomality test

يمكن الاستعانة باختبار جاك" "بيرا الذي يعتمد على معاملي Skewnss التناظر وKurtosis التفلطح، حيث النتائج على النحو التالي.

الجدول رقم (II-12) : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي لألخطاء العشوائيةtest BeraNomality-Jarque			
فرضية العدم :(H_0) البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
Jarque-Bera	5.70	Prob	0.057

المصدر :مخرجاتبرنامج Eviews 10

بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فان احتمالية Jarque – berra تساوي 0.057 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا

ثالثا: اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

للتأكد سيتم من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء اعتماد اختبار55 بريش قودفري (Breach-Godfrey)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود ارتباط الذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (H1) إلى وجود ارتباط ذاتي بين بواقي، وتتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-13) : نتائج اختبار سلسلة البواقي

اختبار ارتباط سلسلة البواقيBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم :(H_0) لا توجد مشكلة ارتباط ذايت تسلسلي لبواقي معادلة االحندار			
0.10	Prob F (1.8)	2.84	F-statistique
0.00	Prob Chi-Square (1)	10.16	Obs*R-au carré

المصدر :مخرجاتبرنامج Eviews 10

يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.10 هي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

رابعا:اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH يوجد عديد من الاختبارات المستخدمة56 في الكشف مشكلة عن عدم ثبات التباين نجد منها اختبار أرش Test ARCH) ووفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار.

الجدول رقم (II-14) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

فرضية العدم: (H_0)ثبات التباين			
0.92	Prob F (1.13)	0.009	F-statistique
0.92	Prob Chi-Square (1)	0.009	Obs*R-au carré

المصدر :مخرجاتبرنامج Eviews 10

[55]- حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2013،ص 323.

[56]Régis Bourbonnais, Op, cit, p 156.

يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.92 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنانقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

خامسا:اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test

يسمحلنا اختبار **Ramsey Reset Test** من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ).

الجدول رقم (II-15) نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test

اختبار مدى ملائمة النموذجTest Reset Ramsey			
فرضية العدم(H_0):النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	0.21	Prob	0.83
F-statistique	0.04	Prob	0.83

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 10

يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي أي موصف بشكلصحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.83 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%.

سادسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج Stability Test

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا لـ Pesaran، 1997 M. and Pesaran لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مع مصاحبة المنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares57داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.

الشكل رقم (II-11) : اختبار CUSUM وCUSUM of Square

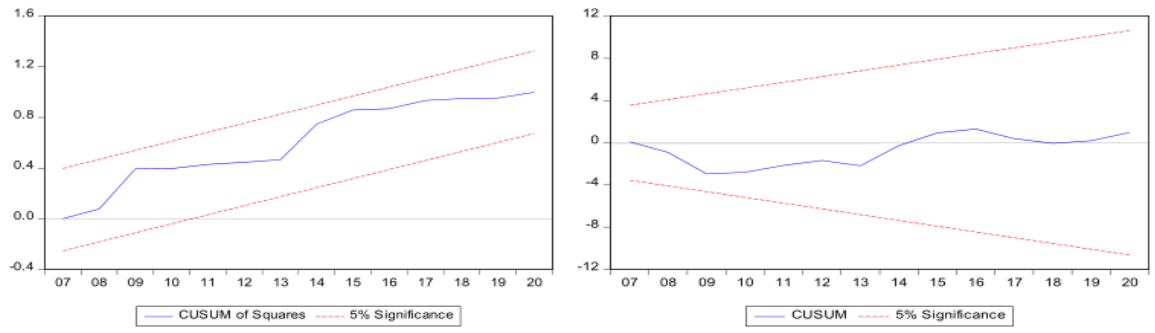

خلاصة :

رغم الاستراتيجيات التنموية والاصلاحات الاقتصادية الممتدة من 1990-2021 من اجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والحد من المشكلات المالية والنهوض بالا قتصاد الوطني، لقد تبنت الجزائر برامج تنموية عديدة هدفت الى انتعاش الاقتصاد الوطني وتحسينه، لضمان نمو الاقتصادي الذي يعمل على تحسين انشطة بيئة الاعمال وتحسين الناتج المحلي الاجماليمما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي وزيادة الرفاهية، الا انه لاتزال التنمية المحلية تعتمد بشكل كبير على مساهمة قطاع المحروقات، وبالرغم من تبني سياسات تمولية دولية اهمها جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، تبقىالاستثمار المحلي لايستجيب لتغيرات التي تطرا على بيئة الاعمال.

كما عرف بقي التمويل الدولي يحقق نسب ضئيلة خلال الفترة 1990-2021 بالنظر للنتائج المحققة، ليتم قياس اثره على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاي للفجوات الزمنية المتابطئةARDL، الذي تشير نتائجه الى القدرة التفسيرية للنموذج والمقبولة احصائيا، حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر ايجابي على نمو الاقتصادي على مدى الطويل، بينما تحويلات المهاجرين، المنح والمساعدات الرسمية، القروض الأجنبية الإئتمان المقدم للقطاع الخاص إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين GDP أما الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر فإن إشارتها موجبة .هذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع GDP.

خاتمة عامة

لقد اظهرت الادبيات الاقتصادية ان هناك توافق متزايد في الاداء فميا يخص النمو الاقتصادي باعتباره هدف تسعى اليه اغلب الدول لبلوغه فهو عملية متعددة الابعاد وتنطوى على تفاعلات متداخلة بين اهدافها المختلفة وهو ما يتطلب تصميما منهجيا للسياسات والاستراتيجيات لتحقيق النتائج المسطرة فقضايا التنمية معقدة ومتعددة فلا يوجد مسار واحد، يمكن لميع الدول بنتهاجه على المدى الطويل بسبب التغيرات في الظروف المحيطة فهو يتطلب تغيير في السياسات والاستراتيجيات لتواكب الاحداث والاتجاهات الجديدة والمتطورة.

والجزائر كغيرها من الدول سعت خلال السنوات الاخيرة للرفع من مستوى نموها الاقتصادي الذي عرف ارتفاعا وسجل تحسنا واضحا وملموسا بقيمت4273.31 مليون دولار خلال سنة 2022، وارتفع الناتج المحلي الاجمالي لما قيمته 5090.35مليون دولار سنة 2021، فيما عرف الاستثمار المحلي ارتفاعا بقيمة 36.283 مليون دولار وهذا بفضل تحسين القوانين والانظمة الخاصة بالاستثمارو كان حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 3039.171 مليون دولارو أغلبها مرتكز في مجال الطاقة و بلغت تحويلات المهاجرين ما قيمته 3039.171 مليون دولار سنة 2021 و المنح و المساعدات سجلت قيمة 2034.200 مليون دولار و بلغ حجم القروض الأجنبية الوافدة إلى الجزائر 557.862 مليون دولار و هو معدل منخفض عن السنوات السابقة بفضل البرامج المتبعة و زيادة الإستثمارات العربية مما أدى إلى الإستغناءعن المساعدات الدولية بشكل كبير.

بينما عرف مؤشر الحوكمة هو اخر تحسنا واضحا نظرا لتحسن مؤشرات نوعية التنظيم، فعالية الحكومة، مؤشر المساءلة، ومؤشر الاستقرار السياسي، وكلها سجلت ارتفاعا نسبيا بسبب تعاقب الحكومات في الفترة الاخيرة واجراء تعديلات حكومية نجم عنها تعديل في اللوائح والتشريعات كان اهمها تعديل الدستور الجزائري.

وهنا وجب التنويه ان التمويل الدولي والمحلي يعتبران مصدرين من مصادر الايرادات للاقتصاد من خلال تحسين بيئة الاعمال وتفعيل دور الحوكمة ومؤشر مكافحة الفساد، وهدا ما ارتكزت عليه الدراسة بتطبيق نموذج الانحدار الزمني للفجوات المتباطئةARDL.

و على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة،و كإجابة للإشكالية المطروحة و الفرضيات البحث خلصنا إلى :

- إن مصطلح التمويل الدولي لايقتصر فقط على الإستثمارات الأجنبية ، وإنما يتعدى ذلك إلى أشكال أخرى كالقروض الخارجية والمعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين .
- ءاثبتت النظرية ان لكل من التمويل الدولي والمحلي اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ظل بيئة الاعمالوهدا مايوافق الفرضية الاولي.
- إمتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء إستخدامها وإدارتها ولاتخدم المصلحة العامة ، بل العمل على إعادة توجيهها بصفة التمويل المحلي من أجل تحقيق النمو الإقتصادي من خلال رفع القدرة من تنافسية الإقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال

- تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن القدرة التفسيرية جيدة لنموذج الدراسة حيث أن المتغيرات المفسرة تشرح 91% للمتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي و 09% تفسرهم المتغيرات الأخرى غير مدرجة وهو مايدل على وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وبالتالي هذا النموذج مقبول إحصائيا ، حيث أن إشارات المعلمات جاءت لاتتوافق وأغلب الدراسات والنظريات الإقتصادية التي تخص النمو الإقتصادي فهيا لاتتوافقإقتصاديا مع الإعتبات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي

– كل متغير بمقدار وحدة واحدة لكل من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص يؤدي الى تغيير عكسي بمقدار 11.32 وحدة على النمو الاقتصادي وكل تغيير بمقدار وحدة واحدة في الاستثمار المحلي يؤدي الى تغيير طردي على النمو الاقتصادي بقيمة 32.62 وحدة، في حين ان التغير بمقدار وحدة واحدة في تحويلات المهاجرين يؤثر عكسيا على النمو الاقتصادي بـ 0.02 وحدة ونفس طبيعة التغير بالنسبة للمنح والمساعدات الذي يؤثر عكسيا ب 5.96 وحدة أما بالنسبة للقروض الاجنبية فكل تغير بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغيير طردي ب 0.57 وحدة على النمو الاقتصادي،و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– في ظل هذه النتائج وللرفع من مستوى الاداء الإقتصادي وتحسين بيئة الأعمال من خلال الاستغلال الامثل لموارد التمويل الدولي والمحلي، توصى الدراسة بمايلي:

– لا بد من تركيز الجهود وتوحيد الرؤى من أجل دعم طرق التمويل سواء كان محليا أو دوليا والعمل على خلق بيئة أعمال مناسبة لجذب وجلب الإستثمارات.

–العمل على إحداث تغيرا تتنظيمية وقانونية وإدارية بما يتماشى ويتلاءم مع تحويلات المهاجرين والمساعدات والمنح.

– تقديم حوافز وتسهيل الإجراءات لإقامة مشاريع إقتصادية مناسبة لسوق العمل لتطوير الاقتصاد الجزائري.

– تنويع مصادر الإستثمار المحلي بالإعتماد على بدائل أخرى وعدم إقتصاره على الجانب الطاقوي وعائداته.

– وجب خلق ترابط وتكامل بين التمويلين من خلال إعداد إستراتيجيات وخطط تنموية حتى يتم بلوغ الهدف وهو تحقيق تنمية شاملة تواكب التطورات التي تعرفه االساحة العالمية في كل الميادين.

وبناء على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين تعبر عن اشكاليات بحثية في المستقبل منها:

– مصادر التمويل الدولي ومحلي ودورها في رفع مستوى التنمية المحلية في الجزائر.

– دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المستدامة و رفع الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

- **الكتب:**

– اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية،دار وائل للنشر،عمان، الاردن الطبعة الاولى، 2004

– أكبر محي لدين الجباري، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،إمتحان الفصل الثالث الطالب 2009.

– جمال الدين محمد المرسي، واخرون، التفكير الاستراتيجي والادارة الاستراتجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

– حسين حريم ادارة المنظمات منظور كلي دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2003

– عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

– فلاح حسن الحسيني،الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000 .

– وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة حالة تطبيقية، مكتبة حسن العصرية، جامعة بيروت ، لبنان 2010.

– عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005 ،ص 198–197.

– حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2013،ص 323.

- **القوانين:**

– المادة 10 من الامر 08–02 المؤرخ في 2007/07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، جريدة رسمية عدد 42.

– المادة 195 من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22/06/2011، يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37. و المادة 151 من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21، جريدة رسمية عدد 12.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

– منصوري الزين، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كاداه لتمويل التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006/2005، ص24.

– عبد الحق لفيف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تجارب دولية، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

– عبد الحي محمد، اثر حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية،أطروحة ماجيستر غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2018

– همام وائل محمد ابو شعبان، اثر التمويل الخارجي على النو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لدول العربية، اطروحة ماجستر، جامعة الاسلامية، قطاع غزة، فلسطين، 2016.

– منصوري الزين، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كاداه لتمويل التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005، ص24.

- **المجلات والدوريات :**

– لطيفة بهلول، طه بن الحسين، عواطف مطرف، تاثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد15، العدد1، الجزائر،2020.

– ابتسام رزوق، الأستاذ عبد الرؤوف حجاج، بعنوان تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العامي خلال الفترة 2010–2019، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 01، سنة 2022

– رتيعة محمد، وسام حسيني، اثر المؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2018 بجامعة المدية، مجلة الاقتصاد والتنمية،المجلد10، العدد01، المدية،2022 .

– منصف شرقي، عبد المالك توبي، محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيالجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد06، العدد16، الجزائر، سنة 2018.

– محفوظ جبار،استاذ سامية عمر عبده، التدفقات الدولية لرؤوس الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2016،العدد 48،العراق، سنة 2016

– عزوان رفيق عود، دراسة تحليلية للمؤشرات منظمة الاتفاقية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 09، العراق 2016 ص 173.

– صحراوي جمال الدين، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم في الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل بيئة التطور المالي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2023.

– بوفنتيش وسيلة، اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد03 الجزائر، 2021.

– بن علال بلقاسم، واخرون بعنوان اثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2021.

– بلهوشان محمد امين، واخرون، بعنوان اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2020.

– تقرارت يزيد، صيد يونس، بن زعمة سليمة، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر، 2019

– على عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 سنة 2017–2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد09، العدد 15، الجزائر، 2016.

– ماجد حسنى صابح، اثر المنح والمساعدات الخارجية على تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفسطينية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، فلسطين، 2017.

– كريمة رباط، والاستاذ عبد القادر بريش، اثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، خلال الفترة 1990–2015 مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد1، 2018.

– فضيل خان، شعيب محمد توفيق، بعنوان الضماناتوالحوافزالتيتبناهاالمشرعالجزائرلتشجيعالاستثمارالأجنبي، مجلة الحقوق والحريات،العدد 03، بسكرة، 2019.

– وهيبة بناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد02، العدد06،2013.

– مجلة هارفارد بزتسزيفيو سكول بليتنغ 2023.

▪ **تقاريـــر:**

– البنك الدولي،2021

– صندوق النقد العربي،2021

– منظمة الشفافية الدولية،2021

▪ **ملتقيات الوطنية والدولية :**

–بلال طالب،سليمة طبايبية، إشكالية التمويل الدولي و كفاءةالإدخار المحلي في تمويل التنمية في الجزائر عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول، لعام 2018،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة8 ماي 1945، قالمة، 2018.

▪ **المحاضرات والمطبوعات :**

– صحراوي جمال الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان "منهجية البحث العلمي"، منهجية اعداد مشروع بحث (مذكرة اطروحة) موجهة الى طلبة الدراسات العاليا علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدونن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر،2022–2023.

– العرابي مصطفى،محاضرات في التمويل الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020–2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- feleaga.n.feleaga,l.dragomir.v.d,bigioi.a.d.2011.

- doing.business,measuringbusiness, Regulationwordbankgroup.doingbusinss,30/12/2011.

- Kozakyuriy, « International finance training manual », cul, Ukraine, 5th edition, 2015, P.12.

- Bourbonnais, Régis. Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod, 2015, p 54-55.

- Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Workingwithmicrofit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (GDP_t)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.210608	0.0296
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.541576	0.9854
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (CSP)

Null Hypothesis: D(CSP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.096647	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: CSP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.455136	0.1361
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (INV)

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.392985	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.976765	0.2941
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (RMT)

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.333215	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.542550	0.1160
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق (5):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (AID)

Null Hypothesis: D(AID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.014872	0.0497
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

Null Hypothesis: AID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.521177	0.5084
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

ملحق (6):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (ED)

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.387754	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.090914	0.7050
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

ملحق (7):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.945277	0.0549
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.293543	0.6154
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

ملحق (8):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (LDEP)

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.879489	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.343276	0.1660
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (9): اختبار درجة الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP CSP INV RMT AID ED FDI
Exogenous variables: C
Date: 05/08/23 Time: 16:46
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1293.071	NA	5.04e+31	92.86223	93.19528	92.96405
1	-1179.819	161.7884*	5.74e+29	88.27281	90.93722*	89.08735
2	-1109.842	64.97855	2.74e+29*	86.77446*	91.77023	88.30172*

ملحق رقم (10): نتائج الاختبار (wald Tests)

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	18.79749	(7, 12)	0.0000
Chi-square	131.5824	7	0.0000

Null Hypothesis:
C(1)=C(4)=C(6)=C(8)=C(10)=C(13)=C(15)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	1.504137	0.177634
C(4)	1.301147	0.720433
C(6)	-13.07980	3.437885
C(8)	0.073665	0.029504
C(10)	-1.138741	0.162456
C(13)	0.005248	0.002214
C(15)	0.130279	0.021939

ملحق رقم (11): نتائج الاختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.287113	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

ملحق رقم (12): نتائج الاختبار على المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSP	-11.32410	4.436902	-2.552253	0.0254
INV	32.62883	16.20972	2.012918	0.0671
RMT	-0.023767	0.186392	-0.127512	0.9006
AID	-5.968929	1.013869	-5.887279	0.0001
ED	-0.000789	0.013919	-0.056656	0.9558
FDI	0.577802	0.130494	4.427793	0.0008
C	4993.020	793.8591	6.289555	0.0000

ملحق رقم (13): نتائج الاختبار ECM

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.714147	0.081551	8.757095	0.0000
D(CSP)	-3.679318	0.411659	-8.937784	0.0000
D(INV)	19.93217	2.375082	8.392203	0.0000
D(RMT)	-0.078656	0.016041	-4.903422	0.0004
D(AID)	0.082685	0.107994	0.765646	0.4587
D(AID(-1))	0.197478	0.112027	1.762773	0.1034
D(ED)	-0.005414	0.001128	-4.800651	0.0004
D(FDI)	-0.008935	0.012592	-0.709582	0.4915
CointEq(-1)*	-0.210010	0.025663	-8.183526	0.0000

ملحق رقم (14): نتائج الاختبار Jack-Berra

Normality Test

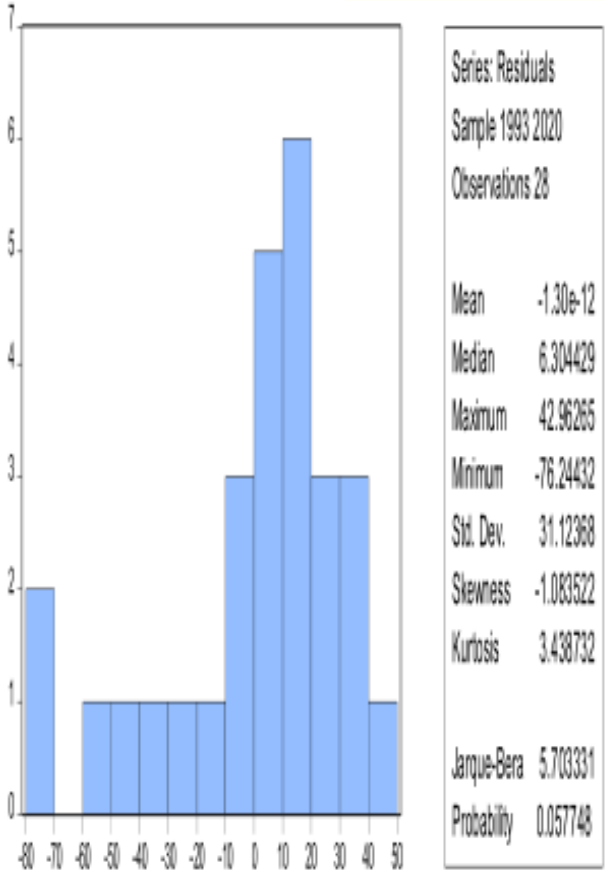

ملحق رقم (15): اختبار إرتباط سلسلة البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.848959	Prob. F(2,10)	0.1049
Obs*R-squared	10.16324	Prob. Chi-Square(2)	0.0062

ملحق رقم (16): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.009113	Prob. F(1,25)	0.9247
Obs*R-squared	0.009838	Prob. Chi-Square(1)	0.9210

ملحق رقم (17): نتائج مدى ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) CSP CSP(-1) INV INV(-1) RMT RMT(
-1) AID AID(-1) AID(-2) ED ED(-1) FDI FDI(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.218222	11	0.8313
F-statistic	0.047621	(1, 11)	0.8313

F-test summary:

الملخص:

تهدف هده الدراسة الى تسليط الضوء على دور مصادر التمويل الدولي والمحلي وكيف ساهمت في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة من خلال إتباع جملة من الاستراتيجيات من شانها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه بيئة الأعمال، والجزائر على غرار باقي الدول المغاربية والعربية الأخرى عرفت ضعفا في مستوى الأداء الاقتصادي نظرا للنظام المالي القائم والمعتمد على المحروقات بشكل رئيسي، خلال الفترة ARDLوبغية تحقيق هذا الهدف تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، (1990-2021) ، وتشير النتائج الاقتصادية المتحصل عليها إلى وجود اثر ايجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، بينما مصادر التمويل الدولي (حركة رؤوس الأموال، القروض الأجنبية، تحويلات المهاجرين، المنح والمساعدات الأجنبية) لها اثر سلبي على النمو الاقتصادي، باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ايجابي.

الكلمات المفتاحية : التمويل الدولي والمحلي ، الأداء الإقتصاد الجزائري ، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

Résume:

Cette étude vise à mètre en lumière de rôle de la source de financement internationale est locale et comment elle a contribue à élever le niveau de la croissance économique dans les condition actuelles en suivant certain nombre de stratégies qui permettraient de remédier au dés équilibres de développement dont souffre l'environnement des affaires souffre et l'Algérie comme le reste du Maghreb et d'autres pays arabes à connue une faiblesse du niveau de performance économique en raison de système financier existant qui repose principalement sur les hydrocarbure sur la performance économique dans la période(1990-2021).

Alor que les sources de financement internationale(les mouvements de capitaux ;lesprits ;les envois de fonds ;les immigrés ;l'octroi d'aides étrangères ont un impact négatifsur la croissance économique à l'exceptions des